تسخير النظم الغذائية لصالح السكان وكوكب الأرض

قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2

تقرير الأمين العام

إيطاليا 2023

قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2

عملية تقييم الحصيلة

تسخير النظم الغذائية لصالح السكان وكوكب الأرض

قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2

تقرير الأمين العام

مقتطف

قدمت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 رؤية يمكن فيها لتحويل النظم الغذائية من خلال إحداث تحولات عميقة في إنتاج الأغذية وتخزينها واستهلاكها والتخلص منها، أن يولّد آثارًا مضاعفة تعمل كمحفز للتحوّل الأوسع نطاقًا في عدّة نظم وأهداف للتنمية المستدامة. ومن خلال إعادة تصوّر نظمنا الغذائية وإعادة تصميمها، يمكننا أن نواجه التحديات الملحة وأن نفتح باب الفرص أمام التقدم في مجالات أخرى. ومنذ عام 2021، قام 126 بلدًا باعتماد مسارات وطنية وعيّن 155 بلدًا منسقين وطنيين للنظم الغذائية، الأمر الذي يبيّن اهتمام هذه البلدان والتزامها الدائمين بتحويل النظم الغذائية. وشهدت الأعمال التحضيرية لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 مشاركة وانخراطًا عالميين كبيرين، مع تقديم 101 من البلدان تقارير قطرية طوعية. وأعطت هذه التقارير فكرة مفصلة عن التقدم المحرز والجهود المبذولة لتحويل النظم الغذائية في مختلف أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، طُلب من منظومة الأمم المتحدة وشبكة دعم النظم الغذائية وأصحاب المصلحة تقديم الإسهامات التي تم الاسترشاد بتحليلها في هذا التقرير.

© FAO/Luis Antonio Rojas

مقدمة

تتيح عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 فرصة فريدة في لحظة حرجة لزيادة الاستفادة مما تؤديه النظم الغذائية المستدامة والمنصفة والصحية والقادرة على الصمود من دور كبير كعوامل مسرّعة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق واسع بالاستناد إلى أحدث الأدلة التي تبيّن أن النظم الغذائية المستدامة تساهم في تحقيق نتائج أفضل وأكثر قابلية للاستمرار لصالح الناس وكوكب الأرض والرخاء من دون ترك أي أحد خلف الركب، وأن تحويل هذه النظم قد بدأ يتحقق.

ويستند هذا التقرير إلى تحليل الإسهامات المباشرة الواردة من خلال التقارير القطرية التي قدمها 101 من البلدان وعشرات الجهات الفاعلة في شبكة دعم النظم الغذائية، بما في ذلك تحالفات العمل ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

© FAO/Pedro Costa Gomes

الفصل 1

تحويل النظم الغذائية كعامل مسرّع رئيسي لأهداف التنمية المستدامة

إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها بحلول عام 2030. ويُظهر تقييم أولي لحوالي 140 من المقاصد التي تتوافر بيانات بشأنها أن حوالي 15 في المائة من هذه المقاصد فقط على المسار الصحيح؛ وأن نصفها تقريبًا خرج عن المسار الصحيح بشكل معتدل أو شديد، فيما لم تحقق نسبة 30 في المائة منها تقريبًا أي تقدم أو أنها تراجعت إلى ما دون خط الأساس لعام 2015.[1]

وتعاني نظمنا الغذائية العالمية من الإجهاد في ظل الأزمات المتعددة المترابطة التي تواجهها. وثمة مجموعة من العوامل - جائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم، وأزمة تكاليف المعيشة، والأزمات العالمية الثلاثية الأبعاد، والضائقة الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والقلاقل والنزاعات الإقليمية والوطنية - التي تعيق التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتترتب عن هذه الأزمات ذات الأصول المتعددة آثار جانبية تتخطى الحدود وتضعف النظم الغذائية بشكل كبير. ويمكن للنظم الغذائية المعرّضة للخطر أن تولّد حلقات مفرغة من الأزمات الاجتماعية وال(جيو)سياسية والاقتصادية والبيئية المتفاقمة والممتدة.

وتصل قيمة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستترة المتصلة بالنظم الغذائية الحالية إلى مبلغ مذهل قدره 12 ترليون دولار أمريكي، الأمر الذي يقوّض إنجازات التنمية الجماعية التي تحققت على مدى عقود من الزمن.[2]

1 The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition، متاح على الرابط
https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf

2 Growing Better: Ten Critical Transitions to Transform Food and Land Use متاح على الرابط
https://www.foodandlandusecoalition.org/wp-content/uploads/2019/09/FOLU-GrowingBetter-GlobalReport.pdf

وسيظل 575 مليون شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع بحلول عام 2030.[3] ووفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023، بقيت معدلات الجوع في العالم مستقرة نسبيًا بين عامي 2021 و2022 ولكنها لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وكان حوالي 9.2 في المائة من سكان العالم، أو ما بين 691 و783 مليون شخص، يعانون من الجوع في عام 2022. ويمثل ذلك زيادة بمقدار 122 مليون شخص مقارنة بعام 2019، أي قبل تفشي الجائحة.[4] وكانت هناك فروق واضحة بين الأقاليم، مع تزايد معدلات الجوع في آسيا الغربية والبحر الكاريبي وجميع الأقاليم الفرعية في أفريقيا.

وظل معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم من دون تغيير للسنة الثانية على التوالي، ولكنه ما زال أعلى بكثير من مستواه ما قبل الجائحة البالغ 25.3 في المائة. وانخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد بشكل طفيف من 11.7 في المائة في عام 2021 إلى 11.3 في المائة في عام 2022، ما يمثل تراجعًا بمقدار 27 مليون شخص.[5] وظل العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي في عام 2022 يبلغ حوالي 900 مليون شخص، أي بزيادة قدرها 180 مليون شخص مقارنة بعام 2019.[6] ولا تزال النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم مع أن الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي ضاقت على المستوى العالمي مع تراجعها من 3.8 نقاط مئوية في عام 2021 إلى 2.4 نقاط مئوية في عام 2022، ما يشير إلى أن الأثر غير المتناسب الذي أحدثته الجائحة على انعدام الأمن الغذائي للنساء قد قلّ على المستوى العالمي وفي بعض الأقاليم.[7]

ويكشف تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم أيضًا أن عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي لا يزال آخذًا في الارتفاع. فقد عجز أكثر من 3.1 مليار شخص في العالم - أو 42 في المائة - عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2021، ما يمثل زيادة قدرها 134 مليون شخص مقارنة بعام 2019، أي قبل تفشي الجائحة.[8] وتقوّض هذه الفجوة في القدرة على تحمّل الكلفة الجهود المبذولة لتعزيز التغذية وتؤدي إلى تفاقم التحديات التي يواجهها السكان الضعفاء. ولا يزال **سوء التغذية** يمثل شاغلًا ملحًا.

3 The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition، متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf

4 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar

5 المرجع نفسه

6 المرجع نفسه

7 المرجع نفسه

8 المرجع نفسه

© Pep Bonet/NOOR for FAO

ومع أن النظم الغذائية تستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة العالمية، تمثل الأسر المعيشية الزراعية حوالي ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع على مستوى العالم.[9] ويعمل ربع النساء العاملات في الزراعة على نطاق العالم، بما في ذلك الحراجة وصيد الأسماك، وتبقى الزراعة قطاع الاستخدام الأهم للنساء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حتى في حال لم تتح لهن سوى وظائف غير نظامية، ومنخفضة الأجر، ومنخفضة المهارات، وكثيفة اليد العاملة، وهشة.[10] ورغم ما تقدمه المرأة من مساهمات بالغة الأهمية - من زراعة المنتجات الغذائية وإنتاجها وصولًا إلى تجهيزها وإعدادها واستهلاكها وتوزيعها – فإنها لا تجني المنافع بالقدر نفسه مثل الرجل.

وبموازاة ذلك، لا تزال النظم الغذائية تؤدي إلى تلوّث التربة والمياه والهواء وتساهم في أكثر من ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ونسبة تصل إلى 80 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي، واستخدام نسبة تصل إلى 70 في المائة من المياه العذبة.[11] وعرّضت الظواهر الجوية والمناخية القصوى المتزايدة ملايين الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي الحاد وانخفاض الأمن المائي، مع ملاحظة القدر الأكبر من الآثار السلبية في العديد من المواقع و/أو المجتمعات المحلية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية، والبلدان الأقل نموًا، والجزر الصغيرة، والمنطقة القطبية الشمالية، إضافة إلى تعريض الشعوب الأصلية وصغار منتجي الأغذية والأسر المنخفضة الدخل لها على مستوى العالم.[12]

9 World Bank. 2018. Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle. Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

10 تقرير الأمين العام بشأن تحسين حالة النساء والفتيات (سيصدر قريبًا)

11 United Nations Convention to Combat Desertification, 2022. The Global Land Outlook, second edition. UNCCD, Bonn، متاح على الرابط التالي https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-04/UNCCD_GLO2_low-res_2.pdf

12 Global Land Outlook (second edition) Land Restoration for Recovery and Resilience، متاح على الرابط التالي https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-04/UNCCD_GLO2_low-res_2.pdf

وتؤجج الأزمات المترابطة الجارية، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، بعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة شدة التحديات التي تعترض معالجة الأمن الغذائي والجوع واستخدام الموارد بصورة مستدامة. وتولّد هذه الأزمات شبكة معقدة من الصعوبات التي تعيق التقدم في تحقيق هذه الأهداف الحيوية. ويعدّ السكان الضعفاء، وبخاصة الأسر التي يعيلها مزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة وعمال زراعيون، من بين الأشخاص الأكثر تأثرًا. وتعاني هذه الفئات من تزايد الفقر ومن نتائج تغذوية سيئة. كما أنها بحاجة ماسة إلى حماية اجتماعية أكبر في الوقت الذي تمثل فيه القيود الضريبية تحديًا كبيرًا أمام تنفيذ تدابير الدعم الشاملة.

وفي ظل تزايد وتيرة الصدمات المسببة للاختلالات، يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات على نطاق قطاعات متعددة لتحسين القدرة على الصمود. ويتطلب ذلك بذل جهود منسقة عبر قطاعات مختلفة لبناء نظم متينة تكون قادرة على تحمّل مثل هذه الاضطرابات والتعافي منها.

© FAO/Sergey Kozmin

ولتسريع وتيرة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري اتباع نهج أكثر تكاملًا - يعالج أهدافًا متعددة بصورة متزامنة بدلًا من اتباع نُهج قطاعية محدودة وضيّقة بشكل مفرط. ويتيح تحويل النظم الغذائية فرصة استثنائية لتحقيق الطموحات العالمية المشتركة. وشدد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 على أن أهمّ الإمكانات التحويلية التي تنطوي عليها خطة عام 2030 لا تكمن في السعي إلى تحقيق أهداف أو مقاصد منفردة، وإنما في اتباع نهج قائم على النظم يدير التفاعلات العديدة في ما بين هذه الأهداف والمقاصد.[13] وتم تحديد النظم الغذائية وأنماط التغذية على أنها واحدة من نقاط التدخل الستة اللازمة لإحداث التحوّل.[14] ويستند تقرير 2023 إلى هذا الإطار ويقترح تدخلات تآزرية رئيسية في كل واحدة من نقاط التدخل الستة لإحداث التحوّل نحو الاستدامة.[15]

ويستلزم تحويل النظم الغذائية إحداث تحوّلات عميقة في إنتاج الأغذية وتخزينها واستهلاكها والتخلص منها. ويمكن أن تولّد هذه التحوّلات آثارًا مضاعفة تعمل كمحفّز للتحوّل الأوسع نطاقًا في عدّة نظم وأهداف للتنمية المستدامة. ويمكننا، من خلال إعادة تصوّر نظمنا الغذائية وإعادة تصميمها، أن نواجه التحديات الملحة وأن نفتح باب الفرص أمام التقدم في مجالات أخرى.

تلك كانت رؤية قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي عقدت في عام 2021 والتي مثلت نقطة تحوّل هامة بالنسبة إلى المجتمع العالمي لتسريع وتيرة الإجراءات المتخذة من أجل إقامة نظم غذائية أكثر استدامة وشمولًا وإنصافًا وتغذية. وتكللت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية بصدور بيان عمل حازم حثّ البلدان على تجاوز الكلام الرنان واتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ مساراتها الوطنية للنظم الغذائية المعتمدة حديثًا. وتشكل هذه المسارات أطرًا استراتيجية مصممة خصيصًا لتناسب سياق كل بلد، كما أنها تحدد الإجراءات المعيّنة التي يجب اتخاذها لتحويل النظم الغذائية.

13 تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2019. المستقبل يبدأ الآن: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (الأمم المتحدة، نيويورك، 2019)، متاح على الرابط https://sdgs.un.org/sites/default/files/2022-07/26926ArabicGlobalSusDevReport2019Web.pdf

14 حدد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2019 ست نقاط تدخل لإحداث التحوّل، هي: الرفاه البشري والقدرات البشرية؛ والاقتصادات المستدامة والعادلة؛ وخفض انبعاثات الكربون من الطاقة وإتاحة الطاقة للجميع؛ والنظم الغذائية وأنماط التغذية؛ وتنمية المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛ والمشاعات البيئية العالمية.

15 Global Sustainable Development Report 2023، متاح على الرابط التالي https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-06/Advance%20unedited%20GSDR%2014June2023.pdf

© FAO/Ezequiel Becerra

الفصل 2

التقدم المحرز على المستوى القطري بعد مرور عامين

منذ عام 2021، قام 126 بلدًا باعتماد مسارات وطنية وعيّن 155 بلدًا منسقين وطنيين للنظم الغذائية، الأمر الذي يبيّن اهتمام هذه البلدان والتزامها الدائمين بتحويل النظم الغذائية.[16]

ألف- عملية إعداد التقارير القطرية الطوعية

شهدت الأعمال التحضيرية لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 مشاركة وانخراطًا عالميين كبيرين، حيث قدّم 101 من البلدان تقارير مرحلية قطرية طوعية (في ما يلي "التقارير" أو "التقارير القطرية"). وأعطت هذه التقارير فكرة مفصلة عن التقدم المحرز والجهود المبذولة لتحويل النظم الغذائية حول العالم. والأهم من ذلك هو أن المشاركة تشمل النطاق الكامل من مجموعات تصنيف الدخل، الأمر الذي يبرز الطبيعة الشاملة لعملية التقييم العالمية هذه وما يتسم به تحويل النظم الغذائية من أهمية عالمية. وقد ورد 30 تقريرًا قطريًا من بلدان واقعة في أفريقيا، و13 من بلدان في الأمريكيتين، و28 من بلدان في آسيا، و16 من بلدان في أوروبا، و14 من بلدان في أوسيانيا. وورد 24 تقريرًا من بلدان مصنّفة على أنها مرتفعة الدخل، و23 تقريرًا من بلدان مصنفة على أنها متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و35 تقريرًا من بلدان مصنفة على أنها متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و19 تقريرًا من بلدان مصنفة على أنها منخفضة الدخل.

وقدّمت بعض البلدان تقريرًا قطريًا مع أنها لم تتخذ خطوات محددة لاعتماد مسار وطني أو تعيين منسق وطني للنظم الغذائية، ما يدلّ على الطابع الشامل للعملية اللاحقة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 والتي لطالما أولت أهمية كبيرة للظروف الفريدة السائدة في كل بلد وللمسارات الفردية التي تعتمدها البلدان لتحويل نظمها الغذائية.

16 https://www.unfoodsystemshub.org/member-state-dialogue/dialogues-and-pathways/ar

وتقدم التقارير القطرية نظرة ثاقبة على الجهود التي تبذلها البلدان في مراحل مختلفة من عملية التحوّل التي تضطلع بها، كما أنها تساهم في تكوين فهم جماعي للتغييرات التحويلية المطلوبة. وستشكل هذه التقارير في السنوات القادمة وحتى عام 2030، آلية مهمة لتتبع التقدم المحرز، وتحديد الفجوات، وتحفيز العمل الجماعي وقيادته.

وبرهنت البلدان في جميع أنحاء العالم قدرتها على الصمود والتكيّف في التزامها بتحويل النظم الغذائية بالرغم مما واجهته من تحديات غير مسبوقة. وأجبرت الأزمة العالمية البلدان على مراجعة مساراتها الوطنية واتخاذ قرارات صعبة، وبخاصة في ظلّ الموارد المالية المحدودة، ولكن البلدان ظلّت بشكل عام ثابتة على التزامها الطويل الأجل بتحويل النظم الغذائية. وشكلت آثار الأزمة على النظم الغذائية دعوة للاستيقاظ استقطبت انتباه صانعي القرار على المستويات كافة. وسلّطت الصدمات المختلفة التي حدثت خلال هذه الفترة الضوء أيضًا على مواطن الضعف الكامنة في النظم الغذائية وعلى ما يتسم به الأمن الغذائي والقدرة على الصمود من أهمية حاسمة.

© FAO/Hashim Azizi

باء- حالة التقدم المحرز على المستوى القطري

إنّ وصف التقدم المحرز على المستوى القطري المعروض في الأقسام التالية مستمد من تحليل شامل لما مجموعه 101 [17] تقريرًا قطريًا تم تقديمها بصورة طوعية إلى مركز تنسيق النظم الغذائية بين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2023 باستخدام الصيغة النموذجية المخصصة لذلك. ويتضمن التقرير أمثلة قطرية على الإجراءات الرئيسية المتخذة والتقدم المبلّغ عنه في التقارير القطرية المرحلية. ولكنّ هذه الأمثلة لا تشكل قائمة شاملة بالبلدان التي أبلغت عن اتخاذ مبادرات في مجالات معينة.

الشكل 1: نسبة الردود الواردة (أكثر من 100 تقرير مرحلي طوعي) على السؤال 1--6ألف "منذ قمة النظم الغذائية لعام 2021، هل قمتم ببلورة أي من المخرجات التالية أو العمل عليها كخطوات نحو تنفيذ مسار تحويل النظم الغذائية في بلدكم؟".

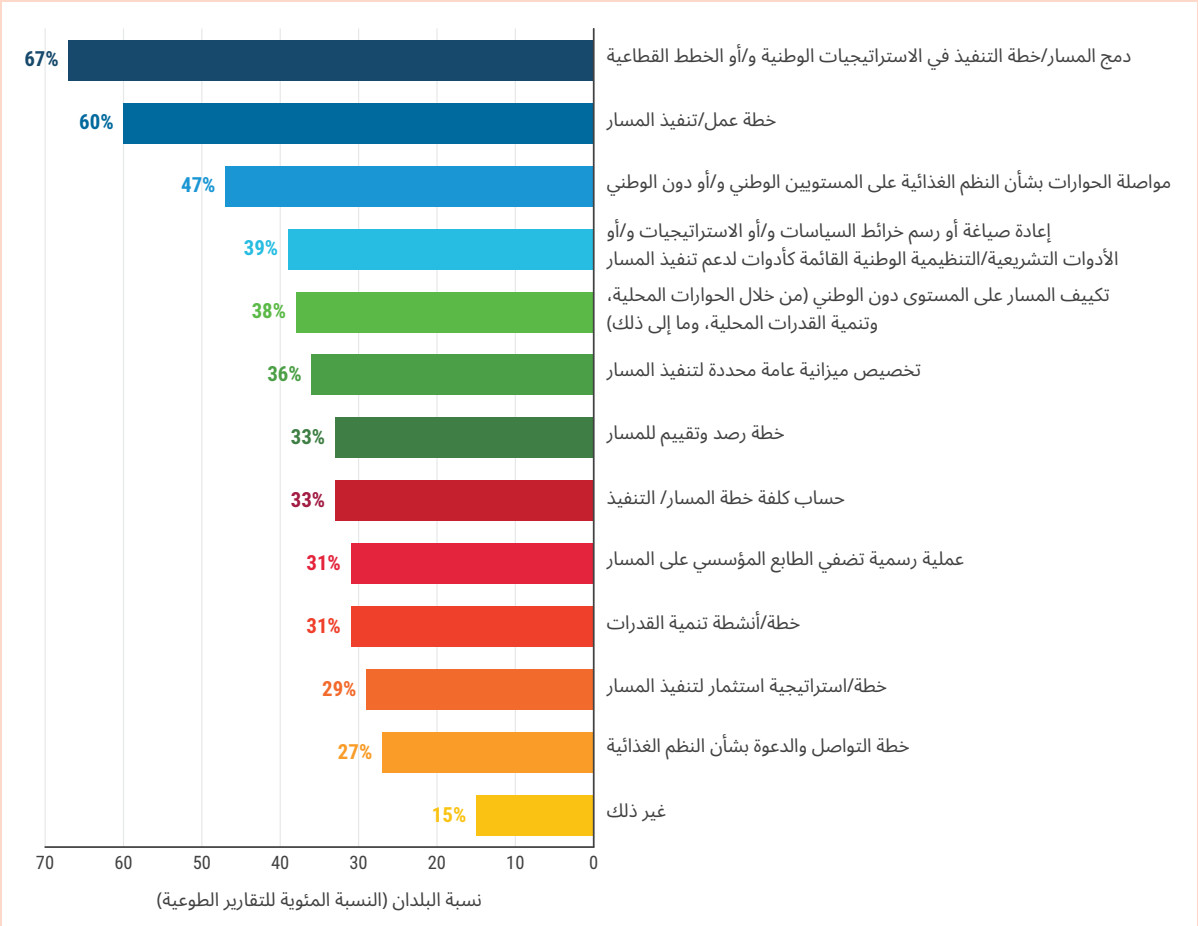

17 يُحسب التحليل الكمي المعروض في هذا القسم على أساس 100 تقرير قطري. ولم يكن من الممكن إدراج تقرير واحد تم تقديمه بعد انتهاء التحليل، في البيانات الكمية ولكن تم استخدامه في الإبلاغ النوعي.

الشكل 2: نسبة الردود على السؤال 1--6ألف عبر مختلف فئات الدخل

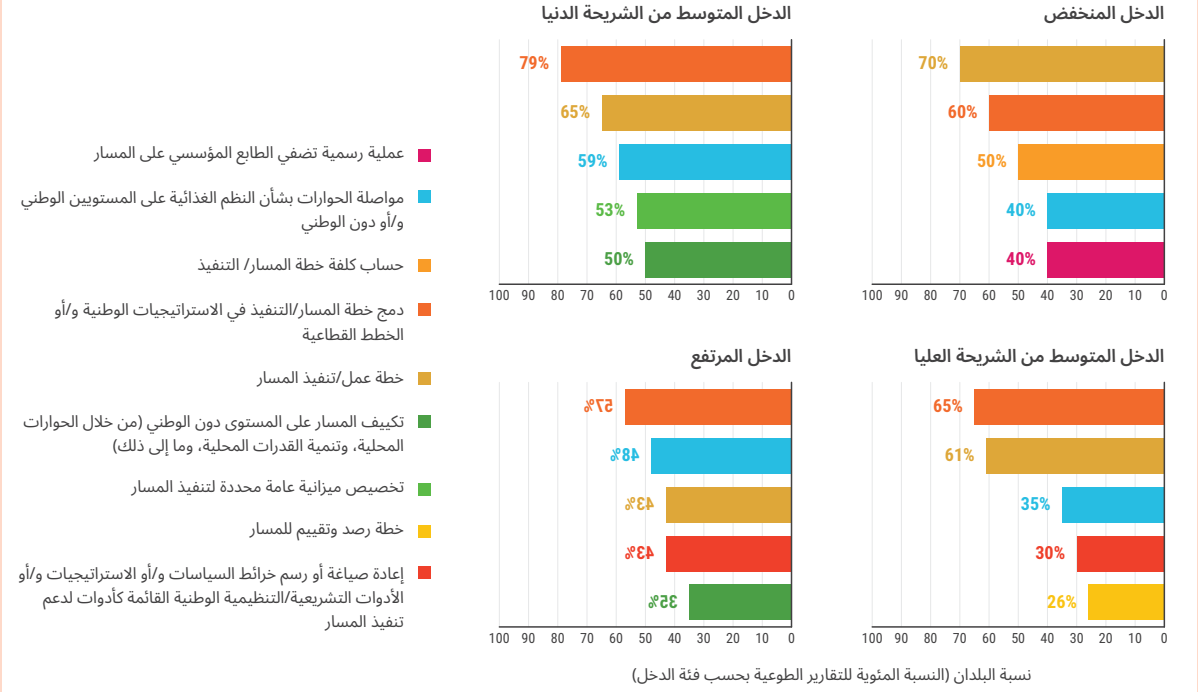

ونجح حوالي 67 في المائة من البلدان التي قدمت تقريرًا، وبخاصة البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، في دمج الأولويات المعروضة في مساراتها الوطنية في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية الشاملة. وبرهن ذلك على وجود التزام واضح بضمان أن تكون الأهداف التحويلية الخاصة بمسارات نظمها الغذائية متوائمة مع الأهداف الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقًا.

وتم تحقيق تحسّن ملحوظ في اتساق السياسات عبر أبعاد عديدة للتنمية المستدامة مع دمج الخطط المتعلّقة بتحويل النظم الغذائية، والأمن الغذائي، والتغذية، وسلامة الأغذية، وتطوير السلسلة الزراعية وسلسلة القيمة، والمناخ، والمياه في العديد من البلدان. وسمح هذا الدمج المتعمد ومواءمة السياسات بالتركيز بقدر أكبر على الاستدامة البيئية، والتكيّف مع تغيّر المناخ، وقدرة نظم الإنتاج وسبل العيش على الصمود. وإقرارًا بالتكافل القائم بين هذه العوامل، عملت البلدان على ضمان أن تكون نظمها الغذائية منتجة، وكفؤة، ومسؤولة بيئيًا، وقادرة في الوقت نفسه على الصمود في وجه التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ. وأشار عدد قليل من البلدان (مثل جورجيا وأوروغواي) إلى مساهماتها المحددة وطنيًا في العمل المناخي، فيما تبيّن مؤشرات واعدة حدوث زيادة محتملة في الجهود الرامية إلى تعميم النظم الغذائية في المساهمات المحددة وطنيًا، والعكس بالعكس، خلال السنوات القادمة.

وبشكل خاص، دفع تأثير قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 بلدانًا عدة إلى الشروع للمرّة الأولى في وضع استراتيجيات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وامتدت جهود الدمج إلى ما هو أبعد من المجالات التقليدية المتمثلة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. فقد أشارت بعض البلدان إلى دمج رؤيتها لتحويل النظم الغذائية في السياسات المتعلّقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين (الولايات المتحدة الأمريكية وفيجي وسيراليون)، والشباب (فيجي وتنزانيا)، والنمو في مراحل الطفولة المبكرة والحماية الاجتماعية (هايتي وغينيا).

ودفعت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 وسلسلة الصدمات التي شهدتها النظم الغذائية، بالمشرّعين إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام والانتباه للأهمية السياسية للأغذية، والحق في الغذاء، وحقوق العاملين في النظم الغذائية وحقوق الشعوب الأصلية، والمقايضات الضرورية داخل النظم الغذائية. وأدى هذا الاهتمام المتزايد إلى مشاركة البرلمانيين بشكل أكبر في الجهود الرامية إلى تحويل النظم الغذائية، مع ذهاب بعض البلدان إلى حد دمج عناصر من مساراتها الوطنية في القوانين الوطنية.

وأشار نحو ربع البلدان التي قدمت تقريرًا إلى زيادة دمج المواضيع البالغة الأهمية في الأطر القانونية. وتشمل هذه المواضيع مثلًا: الحق في الغذاء (نيبال)، والأمن الغذائي والتغذية (العراق)، والفاقد والمهدر من الأغذية (جمهورية مولدوفا)، والوجبات المدرسية (لاتفيا)، والأنماط الغذائية الصحية (المكسيك)، والمشتريات العامة من الأغذية (بيرو)، وقوانين العمل. ويؤكد ذلك على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه التشريعات في دعم عملية تحويل النظم الغذائية.

وتمثل اتجاه متزايد بين البلدان في التشديد على السيادة الغذائية باعتبارها ركيزة أساسية لاستراتيجيات النظم الغذائية (وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك كلًا من شيلي والجمهورية الدومينيكية وإثيوبيا).

وإدراكًا للأهمية الحاسمة التي يكتسيها الوعي العام ومشاركة المجتمع في قيادة التحوّل في النظم الغذائية، وصف حوالي 25 بلدًا مبادرات تهدف إلى إدراج عملية تحويل النظم الغذائية في الخطاب الاجتماعي والسياسي الوطني بهدف بناء الدعم، وتوليد الزخم لاتخاذ إجراءات منسقة، وتشجيع التغيير السلوكي. وتهدف هذه البلدان، من خلال رفع مستوى الوعي العام، إلى تمكين الأفراد للمشاركة بصورة نشطة في تحديد مستقبل نظمهم الغذائية والقيام بخيارات مستنيرة بشأن الاستهلاك والإنتاج وممارسات إدارة المخلفات.

جيم- تفعيل النظم الغذائية من خلال وسائل التنفيذ

الحوكمة

أشار عدد كبير من البلدان (70 في المائة)، وبخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الشريحة الدنيا، إلى بذل جهود لإرساء حوكمة النظم الغذائية أو تعزيزها. وإدراكًا للتعقيد والترابط الكامنين في النظم الغذائية، تم اعتماد أشكال جديدة من الحوكمة لتيسير التعاون بين القطاعات. وتهدف هذه النُهج المبتكرة إلى إشراك العديد من أصحاب المصلحة على مستويات مختلفة، بما في ذلك المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، من أجل حشد طاقات العمل الجماعي لإقامة نظم غذائية مستدامة.

وتتخذ البلدان خطوات لإنشاء وتقوية الآليات المشتركة بين الإدارات التي تكون معنية بتنسيق العمل في مجال النظم الغذائية ومكلّفة بتمكين التنسيق الفعال، وتخصيص الموارد، والإشراف على التنفيذ. وتشرع بعض البلدان في تنشيط آليات كانت قائمة سابقًا أو إعادة إحيائها أو دمجها. وتهدف هذه المبادرات إلى ضمان اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء تحويل النظم الغذائية. وتسهّل هذه الآليات تحقيق التكامل بين السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المعتمدة في قطاعات مختلفة بغية تشجيع أوجه التآزر والاتساق في مواجهة التحديات المتعلّقة بالنظم الغذائية.

© FAO/Alessia Pierdomenico

الشكل 3: التوزيع القطاعي للمنسقين الوطنيين في 155 دولة عضوًا

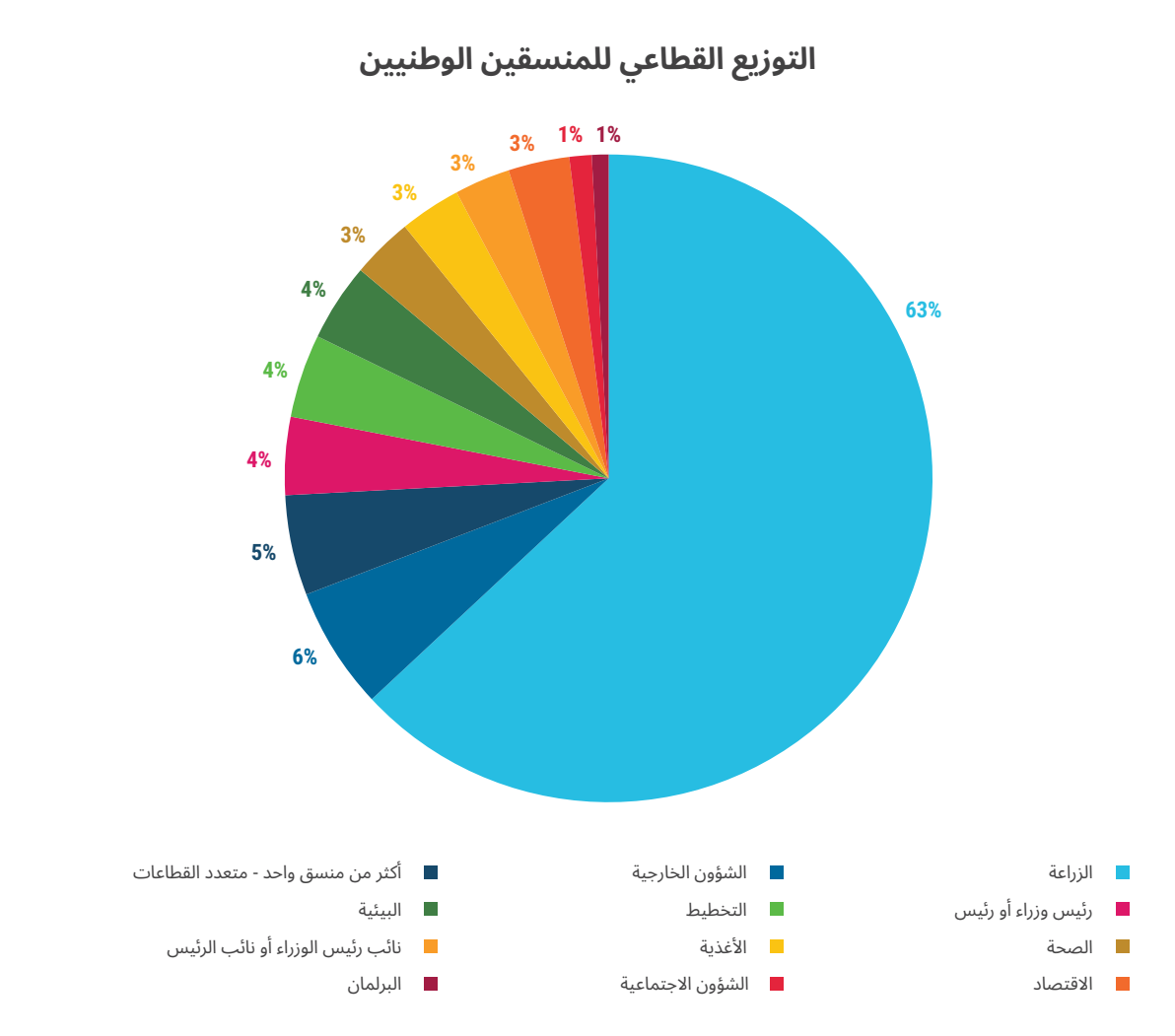

وفي ما يتعلّق بالإطار المؤسسي لمنصات التنسيق هذه، استخدمت البلدان خيارات عديدة. فغالبية المنسقين الوطنيين (63 في المائة) هم من القطاع الزراعي، فيما يأتي الآخرون من خلفيات متنوعة مثل مكاتب (نائب) الرئيس أو رئيس الوزراء (7 في المائة)، ووزارات الخارجية (6 في المائة)، والمؤسسة الوطنية المعنية بالغذاء (5 في المائة)، ووزارات التخطيط (4 في المائة) والبيئة (4 في المائة) والصحة (3 في المائة) والاقتصاد (3 في المائة) والشؤون الاجتماعية (1 في المائة). وبما أن موضع هذه الآليات يشكل خيارًا استراتيجيًا يؤثر بشكل مباشر على فعاليتها، يجب على البلدان أن تنظر بعناية في المستقبل في الهيكلية التنظيمية والمكان اللذين يتيحان أفضل أوجه التعاون والتنسيق والتآزر بين مختلف أصحاب المصلحة والقطاعات المعنية بالنظم الغذائية، تبعًا للسياق الوطني.

وتشارك في حوكمة النظم الغذائية وزارات وإدارات متعددة مسؤولة عن جوانب مختلفة من هذه النظم. وكحد أدنى، يجب إشراك الوزارات والإدارات المسؤولة عن الزراعة، ومصايد الأسماك، والصناعة، والنقل، والبيئة، والصحة، والتغذية، والرفاه الاجتماعي، والتخطيط الاقتصادي، والشؤون المالية، والعمالة، فضلًا عن الإدارات اللامركزية. ويعد التعاون وتنسيق الإجراءات في ما بين هذه الأطراف أمرًا ضروريًا لمواجهة التعقيد والترابط اللذين تنطوي عليهما التحديات المحدقة بالنظم الغذائية.

وفي بعض البلدان، تعاني آليات التنسيق من الضعف وتحتاج إلى إعادة تنشيط بسبب التغيّرات في الحكومة. أما في بلدان أخرى، فإن الحواجز البيروقراطية والمساءلة والهياكل المالية القطاعية تعيد في بعض الأحيان إنشاء الصوامع وتولّد العقبات أمام التنسيق.

وتقرّ البلدان في جميع أنحاء العالم بأهمية إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في الحوار وعمليات صنع القرار لتحويل النظم الغذائية. وبناء على الزخم الذي ولّده 625 من الحوارات الوطنية التي أجريت قبل انعقاد قمة النظم الغذائية في عام 2021، استمرت معظم البلدان في تشجيع المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة أو توسيع نطاقها.

ولسد بعض الفجوات في مجال المشاركة والشمول التي شابت حوار القمة (وارتبطت بالقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19)، قرر عدد كبير من البلدان تنظيم حوارات جديدة مع التركيز على إشراك أصوات إضافية، وبخاصة ممثلة تمثيلًا ناقصًا، مثل الشعوب الأصلية والنساء والشباب. ولقد سمح ذلك بعرض وجهات نظر هذه الأطراف ودمجها في عملية تفعيل المسار القطري.

الشكل 4: نسبة الردود (أكثر من 100 تقرير مرحلي طوعي) على السؤال 3-1 "هل اشتركتم مع أي من الجهات الفاعلة التالية على المستوى الوطني في تصميم وتنفيذ عملية تحويل النظم الغذائية؟"

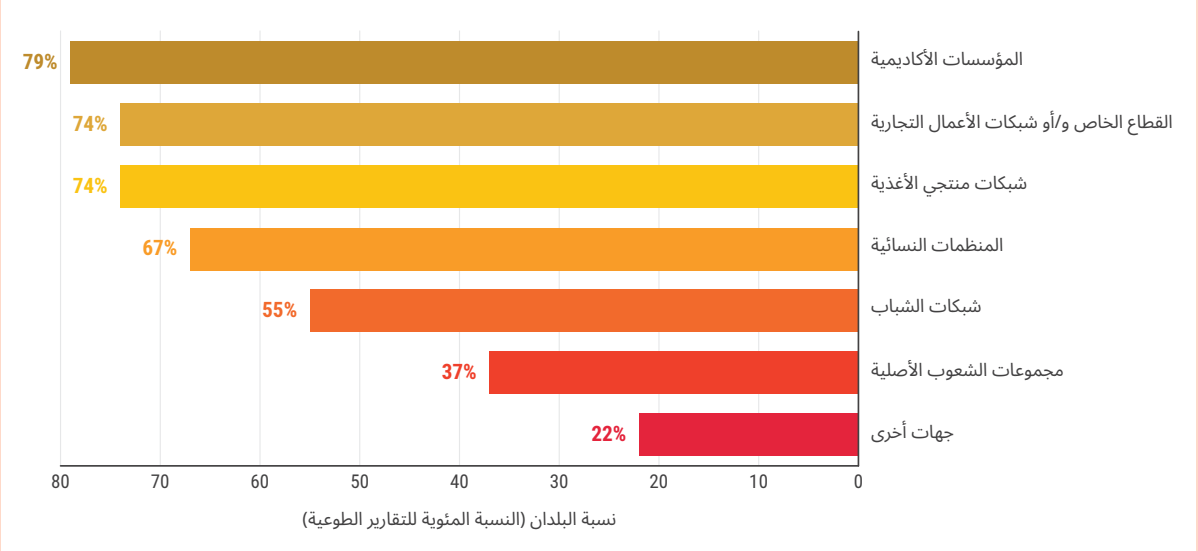

© FAO/Santiago Billy

علاوة على ذلك، التمست البلدان خلال العامين الماضيين إسهامات وتعاون أصحاب المصلحة المعنيين بإنتاج الأغذية، وتجهيزها، والتجارة فيها، وتوزيعها. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومجتمعات الشعوب الأصلية، والحكومات المحلية، والمنظمات النسائية. ولكن لا تزال المشاركة مع المجموعات الشبابية ومجموعات الشعوب الأصلية محدودة. ويجب أن تبذل الجهود لإشراك هذه المجموعات بصورة نشطة وتعظيم صوتها في عمليات صنع القرارات. فيمكن لوجهات نظرها وأفكارها المبتكرة ومعارفها التقليدية أن تساهم بشكل كبير في تطوير وإقامة نظم غذائية مستدامة وشاملة وضمان الإنصاف بين الأجيال.

ولقد اتخذت بلدان عديدة (38 في المائة) خطوات باتجاه اللامركزية والمشاركة دون الوطنية في تنفيذ خططها لتحويل النظم الغذائية. وتشدد التقارير على الحاجة إلى التركيز بطريقة لا مركزية على النظم الغذائية، مع الاعتراف بأنه يمكن للنُهج المحلية أن تعالج احتياجات المناطق المختلفة وأولوياتها بشكل أفضل. وبتمكين السلطات القضائية والإدارات دون الوطنية من تولي زمام عملية تحويل النظم الغذائية، تستطيع البلدان أن تشجع على زيادة الابتكار والقدرة على الاستجابة والمساءلة والفعالية في مواجهة التحديات القائمة على مستوى المجتمعات المحلية.

ولقد برزت مبادرات على المستوى الإقليمي في بعض المجالات، وبخاصة في ما يتعلّق بتوحيد مواصفات سلامة الأغذية وتعزيز النقابات (وتشمل الأمثلة على ذلك الاتحاد الأوروبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة المحيط الهادئ، ورابطة مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من جملة أطراف أخرى). وتؤدي المجتمعات الإقليمية دورًا حيويًا في تيسير التعاون والتنسيق بين البلدان الواقعة في إقليم محدد. وتقرّ هذه المبادرات بالتحديات والفرص المشتركة التي تواجهها البلدان المتجاورة وتسعى إلى تشجيع التعاون لإقامة نظم غذائية أكثر استدامة وكفاءة.

التمويل

تظهر التقارير القطرية أنه يتم حشد مستويات عالية من التمويل المحلي لتحويل النظم الغذائية بالرغم من الوضع المالي الصعب في العديد من البلدان. ولكن، بالرغم من التزام الحكومات بحشد الإيرادات المحلية، يبقى التمويل غير كافٍ لإحداث التحوّل اللازم. ومن غير المفاجئ أن تكون البلدان المنخفضة الدخل هي التي تواجه أكبر التحديات في حشد التمويل للنظم الغذائية. وبرزت أيضًا الصعوبات في وضع استراتيجيات تمويل وطنية لتحويل النظم الغذائية كمسألة متكررة في التقارير القطرية. ولم يبلّغ سوى نصف البلدان عن إحراز تقدم في تقييم الفجوات في تمويل عملية تحويل النظم الغذائية، فيما لم يشرع سوى عدد قليل فقط من البلدان في تحديد كلفة المسارات الوطنية. وتعكس هذه الملاحظات نتائج دراسة تحليلية للاحتياجات أجراها مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية في عام 2022 وبرز فيها تمويل عملية تحويل النظم الغذائية على أنه المجال الأول الذي طلبت فيه الدول الأعضاء الدعم، فيما طلبت بعض البلدان الدعم التحليلي والأدوات للاسترشاد بها في تخصيص الموارد العامة بطريقة مستهدفة للنظم الغذائية.

وردًا على ذلك، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بتسخير شبكة الدعم[18] للإسراع في وضع منهجية موحدة لمساعدة صانعي القرار على تتبع التدفقات المالية إلى النظم الغذائية وتوجيه استراتيجياتهم لتمويل هذه النظم. ويشكل تتبع هذه التدفقات على ضوء الأهداف المحددة، ركيزة أساسية لتحفيز التمويل التحويلي وتشجيع المساءلة. وسيتم قريبًا إصدار النتائج الأولية لنموذج التدفقات المالية إلى النظم الغذائية الذي يجري تجريبه في خمسة بلدان. وبفضل هذه الأداة المبتكرة، بات لدى أحد البلدان النموذجية الآن أول صورة شاملة عن تمويله للنظم الغذائية والتي تظهر زيادة بنسبة 70 في المائة بين عامي 2019 و2022 بالرغم من السياق العالمي. وستوفر هذه البيانات الجديدة أدلة كانت هناك حاجة ماسة إليها لتوجيه استراتيجيات التمويل الحكومية في هذا المجال.

ويظهر تحليل التدفقات المالية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى النظم الغذائية الذي أجري جنبًا إلى جنب مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن الشركاء في التنمية زادوا المساعدة الإنمائية الرسمية للنظم الغذائية بين عامي 2018 و2020 بحوالي 10 في المائة من حيث القيمة المطلقة. ولكن تراجعت هذه المساعدة في عام 2021 بمقدار ثلاث نقاط مئوية، الأمر الذي يجب التنبه له عند المضي قدمًا. ويشير نموذج التدفقات المالية إلى النظم الغذائية أيضًا إلى أن حوالي ثلث المساعدة الإنمائية الرسمية للنظم الغذائية كانت موجهة إلى المساعدة الاجتماعية للفئات الضعيفة، بما في ذلك المساعدة الغذائية.

18 بشكل خاص منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، ومبادرة التحوّل الزراعي الأفريقي، والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، ومنظمة AKADEMYA 2063 البحثية، ومؤسسة 4SD، وشبكة التمويل الغذائي الجيد، والحركة المعنية بتعزيز التغذية.

المعارف والعلوم والتكنولوجيا

اعترافًا بالدور الحاسم الذي تؤديه المعارف والعلوم والأدلة والتكنولوجيا في دفع التحوّل في النظم الغذائية، سعت نسبة 59 في المائة من البلدان بصورة نشطة إلى تحسين مشاركتها مع المجتمع العلمي. وتبيّن هذه الجهود المنسقة تزايد الاعتراف بأهمية النُهج القائمة على الأدلة واستخدام التطورات التكنولوجية في تحديد ملامح النظم الغذائية الأكثر استدامة وقدرة على الصمود. وسلّط عدد من البلدان الضوء أيضًا على ما تقدمه المعارف الأساسية للشعوب الأصلية من دعم للسياسات الشاملة على المستوى الوطني.

ولكن يشير التحليل إلى أن البلدان من فئتي الدخل المتوسط من الشريحة العليا والمرتفع تتمتع بميزة واضحة في ما يتعلّق باستخدام العلوم والتكنولوجيا. ولقد دعت بلدان عديدة في هذا الصدد إلى تحسين إمكانية وصول جميع البلدان إلى التكنولوجيا. ويسلّط هذا التشديد على الإنصاف الضوء على أهمية الحرص على تقاسم التطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية وإتاحتها للجميع من أجل تيسير تبادل المعرفة، وتشجيع نقل التكنولوجيا، ودعم مبادرات بناء القدرات في البلدان المنخفضة الدخل. وبالنظر إلى المستقبل، يجب أن تسند البلدان الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية الأساسية ولتهيئة بيئة ميسّرة لاستخدام المعارف والعلوم والتكنولوجيا على النحو الأمثل من أجل تسريع وتيرة التحوّل.

© FAO/Paballo Thekiso

البيانات

تعمل البلدان جنبًا إلى جنب مع المجتمع العلمي على تحسين توافر المعلومات ذات الصلة واستخدامها من أجل ضمان فعالية الرصد والتقييم. وذكر أكثر من 63 في المائة من البلدان في تقاريرها بذل جهود لتحسين توافر البيانات واستخدامها من أجل رصد التقدم المحرز وتقييم الأثر. ويشمل ذلك تحسين جودة البيانات، ودمج مصادر البيانات الجديدة، وتوسيع نطاق قدرات جمع البيانات وتحليلها.

وتؤدي البيانات ذات النوعية الجيدة والقدرات التحليلية دورًا محوريًا في توجيه عمليات صنع القرار ورصد التقدم المحرز. وتقرّ البلدان بأن المعلومات الموثوقة تمكّنها من تتبع وتقييم آثار الجهود التي تبذلها لتحويل النظم الغذائية على مر الزمن. ونتيجة لذلك، تستثمر البلدان في الرقمنة وقواعد البيانات من أجل إنشاء نظم معلومات أكثر تكاملًا يمكن أن يصل إليها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المزارعين. وقامت بعض البلدان بتطوير "لوحات معلومات عن النظم الغذائية" على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات (مثل بنغلاديش، وإندونيسيا، وكينيا، وباكستان). ولكن تجدر الإشارة إلى أنه ما من بلد يملك حاليًا نظامًا شاملًا للرصد والتقييم تم تصميمه خصيصًا لتتبع التقدم المحرز في تحويل النظم الغذائية الوطنية والآثار الناجمة عن ذلك. وهناك حاجة إلى إنشاء آليات رصد أكثر تكاملًا تكون قادرة على قياس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذا التحوّل. وبمعالجة الفجوات في المعلومات والرصد، يمكن أن تكوّن البلدان فهمًا أفضل لمدى فعالية تدخلاتها وأن تحدد المجالات التي يجب تصحيح المسار فيها.

التجارة

ذكرت البلدان أن التجارة المتعددة الأطراف القائمة على القواعد، وغير التمييزية، والمفتوحة، والعادلة، والشاملة، والمنصفة، والشفافة، تشكل وسيلة أساسية لضمان الأمن الغذائي العالمي والوطني. وسلّط عدد كبير من البلدان الأفريقية بوجه خاص الضوء على أهمية تعظيم المنافع التي تعود بها اتفاقات التجارة الحرّة الإقليمية. فبإمكان الاتفاقات التجارية أن تشكل حافزًا قويًا لتحسين النتائج المتعلّقة بالصحة العامة والبيئة والإنتاجية الزراعية، مثلًا من خلال تشجيع إعادة توجيه الإعانات والحوافز غير المستدامة. وبموازاة الدعوة لإبقاء القنوات التجارية والأسواق مفتوحة أمام حركة الأغذية والأسمدة وغيرها من المدخلات والمخرجات الزراعية، يطبّق عدد من البلدان مبادرات عديدة في مجال التجارة للحد من الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية في ظل التحديات المتزايدة التي طرحتها صدمات العرض، وانخفاض قيمة العملات، وارتفاع تكاليف النقل في السنوات الأخيرة. وتركّز هذه المبادرات بشكل أساسي على الاستثمار في تقوية سلاسل الإمدادات الأقصر على المستويين المحلي والإقليمي والحلقات الدائرية (إعادة استخدام المنتجات الزراعية الثانوية، والأسمدة الزراعية الإيكولوجية).

الشكل 5: نسبة الردود (أكثر من 100 تقرير مرحلي طوعي) على السؤال 2-2 "هل اتخذ بلدكم أيًا من الإجراءات التالية لدعم تحويل النظم الغذائية؟"

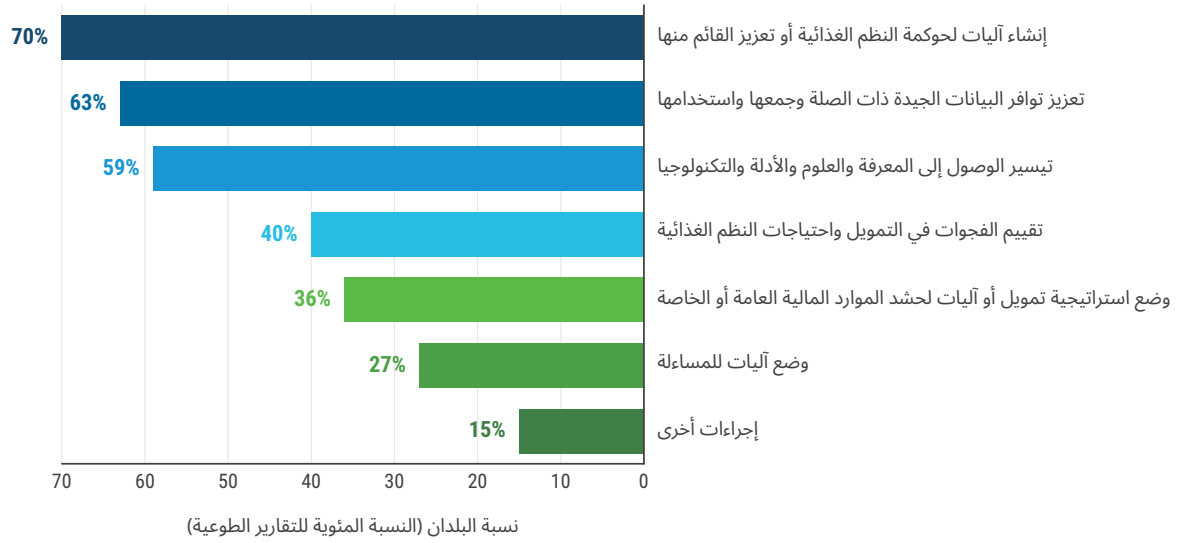

الشكل 6: نسبة الردود على السؤال 2-2 عبر فئات الدخل

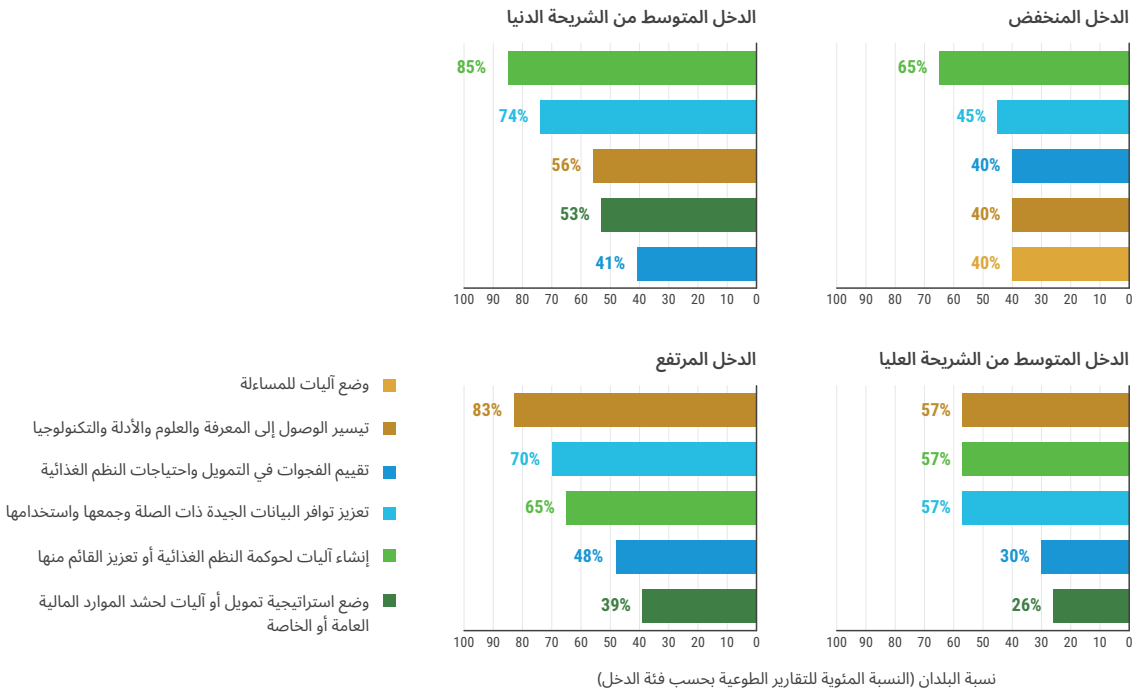

دال- جهود التحويل عبر مجالات العمل المواضيعية الأربعة

تغذية جميع الناس - الحد من الجوع وسوء التغذية وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية

تجدر الإشارة إلى أن أولويات البلدان في مجال العمل هذا تباينت على ما يبدو تبعًا لمستوى الدخل. فقد شددت البلدان المرتفعة الدخل على أهمية تشجيع الأنماط الغذائية الصحية، فيما أسندت البلدان المنخفضة الدخل الأولوية للجهود الرامية إلى الحد من الجوع وسوء التغذية. وأقرّت الحكومات بالحاجة الملحة إلى معالجة أزمة تكاليف المعيشة واتخذت إجراءات لضمان حق الناس في الغذاء والتغذية والوجبات المدرسية (مثل الجزائر، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وشيلي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وغينيا، وألمانيا، وقيرغيزستان، ولاتفيا، ومالي، ونيبال، ونيجيريا، وفلسطين، وبيرو، وبولندا، والسودان، وتنزانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وزامبيا). وتم أيضًا تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على السكان الأشد ضعفًا (بنغلاديش، وبنن، والبرازيل، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وشيلي، وإثيوبيا، وناورو، ونيجيريا، والصومال، وإسبانيا، وسيراليون، من جملة بلدان أخرى). وسلّط حوالي 20 في المائة من التقارير القطرية الضوء على مبادرات بارزة للحد من المهدر من الأغذية (شيلي، وكوستا ريكا، والجمهورية الدومينيكية، وهنغاريا، ومالطا، وبولندا، وقطر، وإسبانيا، وسري لانكا، وسويسرا، وأوغندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وركّزت مجموعة أصغر من البلدان على الوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية (الدانمرك، وألمانيا، وإسرائيل، وإستونيا، وعمان، ومولدوفا).

© FAO/Louai Beshara

© FAO/Riccardo Gangale

تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة

تشمل المبادرات في مجال العمل المواضيعي هذا الإجراءات المتعلّقة بالزراعة الإيكولوجية (بلجيكا، وبنن، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، وغينيا، وهنغاريا، ومدغشقر، والمكسيك، وإسبانيا، وسويسرا، وتنزانيا، وأوروغواي، وفييت نام، وزمبابوي)، مع إشارة بعض البلدان إلى اعتماد سياسات (البرازيل، وتنزانيا، وأوروغواي، وزمبابوي) واستراتيجيات (بوركينا فاسو، وسويسرا، وتنزانيا) وخطط (أوروغواي) وطنية للزراعة الإيكولوجية؛ والزراعة التجديدية (إثيوبيا، وإسرائيل، وقطر، وبيرو)، والزراعة العضوية (البرازيل، وبروكينا فاسو، وكمبوديا، وغامبيا، وجورجيا، وألمانيا، واليابان، وليسوتو، ومالطا، وبالاو، وبيرو، والفلبين، وباكستان، وبولندا، وجمهورية مولدوفا، وإسبانيا، والسودان، وسويسرا) مع ورود أمثلة مثيرة للاهتمام على السياسات (البرازيل، ومالطا، وأوغندا) والخطط الوطنية (مالطا، وبيرو)؛ والزراعة المحافظة على الموارد (إسواتيني، وإثيوبيا، وغابون، وغامبيا، ونيجيريا، وباكستان، وتيمور ليشتي، وتنزانيا، وزمبابوي) والحراجة الزراعية (الكاميرون، وكينيا، ومالي، ونيجيريا، وبيرو). وتقترن هذه المبادرات بإجراءات تركّز على إصلاح الأراضي، وإدارة المياه، وصحة التربة. إضافة إلى ذلك، أصبحت الصحة الواحدة تمثل هدفًا صريحًا من أهداف السياسات (مثل استراتيجية الصحة الواحدة في الدانمرك) وأوجه التعاون (سيراليون)، والبحوث الجارية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

ووجهت غالبية البلدان انتباهها إلى إنتاج المحاصيل وتنويعها من أجل تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة وتحسين قدرة النظم الغذائية على الصمود. وأسندت بعض البلدان الأولوية أيضًا للثروة الحيوانية ومصايد الأسماك المستدامة (بما في ذلك جمهورية كوريا، واليابان، وكوستا ريكا، والجمهورية الدومينيكية، وكينيا، وإسبانيا، وساموا، وأوروغواي)، بما في ذلك مفهوم الأغذية الزرقاء (مثلًا كينيا، ومدغشقر، وجزر مارشال، وناورو، وبالاو). وتم دمج التطورات التكنولوجية الرامية إلى زيادة الإنتاجية على نحو مستدام في الاستراتيجيات أيضًا.

النهوض بسبل العيش المنصفة والعمل اللائق وتمكين المجتمعات المحلية

ذكر ثلث البلدان التي قدمت تقريرًا (37 بلدًا) إطلاق مبادرات محددة لتوليد فرص العمل، بما في ذلك فرص العمل الخضراء (فيجي ونيجيريا)؛ وتحسين دخل المزارعين (جورجيا ولاتفيا وبولندا)؛ وتحسين الفرص المتاحة للنساء في النظم الغذائية، وزيادة مشاركة الشباب في الأعمال التجارية المعنية بإنتاج الأغذية (بنغلاديش، وشيلي، وإكوادور، وإثيوبيا، وجورجيا، والعراق، والأردن، ونيجيريا، وبلاو، وسيراليون، وتنزانيا، وأوزبكستان، وزمبابوي، من جملة بلدان أخرى). وتشمل الإجراءات المتخذة تقديم المساعدة المالية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتحوّلون إلى الزراعة الموجّهة نحو السوق (نيجيريا، وإثيوبيا)؛ وإصدار الشهادات بملكية الأراضي مع ضمان المساواة في الحقوق للنساء (إثيوبيا)؛ وإصلاح النظام الضريبي لإضفاء الطابع الرسمي على أصحاب الحيازات الصغيرة وتقديم الحماية الاجتماعية للأعمال التجارية الصغيرة (بالاو)؛ وتغطية العاملين في القطاعين النظامي وغير النظامي (بنغلاديش)؛ وزيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في قطاع السكر (الجمهورية الدومينيكية)؛ ومراجعة اللوائح لضمان حقوق العمال الموسميين (فنلندا)؛ والمدفوعات العامة المباشرة لزيادة دخل الأسر الزراعية (جمهورية كوريا)؛ ودعم الدخل الأساسي لتكوين شبكات أمان للمزارعين (إسبانيا).

بناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات والضغوطات

لمواجهة الصدمات، اعتمدت البلدان نهجًا شاملًا قائمًا على النظم الغذائية ومن شأنه معالجة مكونات وعمليات وأصحاب مصلحة عديدين في مجال إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها. وأسندت البلدان الأولوية للأمن الغذائي والقدرة على الصمود وأقرّت في الوقت نفسه بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين الشواغل البيئية والتغذوية. وعملت حكومات البلدان المستوردة للأغذية على زيادة القدرة على الصمود والحد من الاعتماد من خلال تنويع مصادر إمداداتها الغذائية وتعزيز الإنتاج المحلي للأغذية. إضافة إلى ذلك، حفّزت الاختلالات في الأسواق العالمية للأسمدة الجهود الرامية إلى تشجيع الاستخدام الكفؤ للأسمدة (شيلي، واليابان، وجمهورية كوريا، وإسبانيا) والنظر في استخدام البدائل العضوية (بنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وباكستان، وتيمور ليشتي).

ويقرّ نصف البلدان تقريبًا بالحاجة الملحة إلى تكييف النظم الغذائية مع تغيّر المناخ وتعزيز قدرة البيئة على الصمود. ولقد تم اتخاذ إجراءات لمعالجة مسائل إصلاح الأراضي (شيلي، وجزر مارشال، والنيجر، وأوغندا)، وإدارة المياه (كمبوديا، وغواتيمالا، وغينيا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وأوغندا، وتنزانيا)، وصحة التربة (شيلي، وكوستا ريكا، والجمهورية الدومينيكية، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وليبيريا، وناورو، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وإسبانيا، وتيمور ليشتي، وأوغندا، وتنزانيا، وأوروغواي).

هاء- التحديات المستمرة

الأزمة المعقدة والسياقات الوطنية المائعة

جعل سياق الأزمة المعقدة الحالي من مواصلة التكيّف أمرًا ملحًا أكثر من أي وقت مضى بالنسبة إلى البلدان. ولكن، كان من الصعب على العديد من هذه البلدان تأمين الدعم السياسي اللازم للاستجابة للأزمة وإحداث التغيّرات الطويلة الأجل في النظم الغذائية.

علاوة على ذلك، يمكن للتحوّلات في الحكومات والإدارات أن تؤثر بشكل كبير على زخم عملية تحويل النظم الغذائية داخل البلدان. وفي هذه الحالات، تواجه هذه العملية عقبات فريدة. ويمكن للتغييرات في القيادة السياسية والإدارة أن تعرقل استمرارية الجهود، الأمر الذي يؤدي إلى تأخيرات أو تغيّرات في الأولويات. وفي حوالي 15 في المائة من البلدان التي شهدت مثل هذه التغيّرات في السنتين الأخيرتين، أدّت المسارات الوطنية لتحويل النظم الغذائية دورًا حاسمًا في تسهيل تأمين التزام الأفرقة الجديدة بجدول أعمال التحويل.

تفعيل المسارات وتكامل السياسات واتساقها

لا تزال مصادقة الحكومات على السياسات أو القوانين أو خطط التنفيذ الجديدة عالقة في بعض البلدان. وتحتاج عملية تفعيل هذه الخطط إلى الوقت والمجهود، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها خلاف على السياسات أو عندما لا تكون الموارد المالية والفنية كافية. وتظهر هذه التحديات بشكل أوضح في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تشهد نزاعات.

© FAO/Vasily Maksimov

التمويل

لا يزال الحصول على التمويل وحشده يمثل تحديًا مستمرًا بالنسبة إلى العديد من البلدان وأصحاب المصلحة المشاركين في عملية تحويل النظم الغذائية. ويعد تأمين الموارد المالية الكافية أمرًا حيويًا لتنفيذ الإجراءات التحويلية، ودعم الابتكار، وتوسيع نطاق المبادرات التي يمكنها أن تحدث التغيّرات المستدامة في النظم الغذائية. علاوة على ذلك، تزيد الطبيعة المتجزئة لمصادر وآليات التمويل من تعقيد العملية. وتعتمد البلدان في الكثير من الأحيان على مزيج من مصادر التمويل المحلية والدولية والعامة والخاصة التي لكل منها اشتراطاته وإجراءاته وأولوياته. وقد يكون من الصعب التحرّك عبر هذا المشهد ومواءمة قنوات التمويل المتنوعة مع أهداف واستراتيجيات عملية تحويل النظم الغذائية.

ويشكل توطيد بنية تمويل الأغذية المجزأة حاليًا، خطوة أساسية باتجاه تحويل النظم الغذائية. ويكشف تقرير البنك الدولي بعنوان "مشهد تمويل التنمية الزراعية" (ديسمبر/كانون الأول 2020) عن أن النظام المالي الخاص بالزراعة مجزأ للغاية في ظل وجود العديد من أنشطة المساعدة الصغيرة، ولا سيما التي تضطلع بها الجهات المانحة الثنائية. وفي عام 2018 مثلًا، أبلغت الجهات المانحة الثنائية في لجنة المساعدات الإنمائية عن تمويل ما مجموعه 13 649 نشاطًا لمساعدة الزراعة بكلفة 0.5 ملايين دولار أمريكي في المتوسط لكل نشاط، فيما موّلت الجهات المانحة المتعددة الأطراف 2 275 نشاطًا لتقديم المساعدة بكلفة 1.2 مليون دولار أمريكي في المتوسط[19]. وبالمثل، ثمة وفرة من المشاريع الصغيرة غير المنسقة على المستوى القطري والتي تنطوي على تكاليف معاملات عالية بالنسبة إلى البلدان المتلقية وعلى أوجه عدم كفاءة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المشتركة.

القدرات الفنية

يشكل العجز في القدرات الفنية عائقًا. ويمثل الافتقار إلى الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لتطبيق النُهج القائمة على النظم، تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى البلدان التي تسعى إلى إحداث التحوّلات في النظم الغذائية. وتبيّن التقارير الوطنية أن البلدان المنخفضة الدخل بشكل خاص تواجه صعوبات في الحصول على المساعدة الفنية لسد هذه الفجوة في القدرات. ويحتاج نجاح عملية تحويل النظم الغذائية إلى أفراد يمتلكون فهمًا معمقًا للتفاعلات وأوجه الترابط المعقدة في النظام. ويجب أن يكون هؤلاء الفنيون ماهرين في تطبيق النُهج الشاملة وأن يراعوا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية من أجل توجيه الإجراءات التحويلية. وتعاني بلدان عديدة للأسف، من نقص في مثل هؤلاء الموظفين المؤهلين. ومن شأن ذلك أن يعيق وتيرة التنفيذ وأن يحد من الفعالية والكفاءة. ولكن المسيرة المؤدية إلى تحسين قدرات الموظفين هي عملية متواصلة. ولقد عبّرت نسبة 80 في المائة من البلدان عن عزمها على تطوير هذه القدرات في السنتين القادمتين على المستويين الوطني ودون الوطني.

19 The Financing Landscape for Agricultural Development، متاح على الرابط التالي:
https://wfpc.sanford.duke.edu/wp-content/uploads/sites/15/2022/05/AgDevFinancing-WFPC-Dec2020.pdf

© FAO/Hoang Dinh Nam

البنية التحتية

تواجه بلدان عديدة منخفضة الدخل تحديات كبيرة في نظمها الغذائية بسبب الفجوات في البنية التحتية الملائمة للتخزين والنقل والتجهيز. وتعيق هذه الفجوات في البنية التحتية الحركة الكفؤة للأغذية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى فواقد قبل الحصاد وبعده، والحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وزيادة المهدر من الأغذية. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لمعالجة هذه الفجوات في البنية التحتية.

بناء الثقة والوقت اللازم للتحويل والتغيير

يواجه الممارسون العاملون على المستوى القطري معضلات عديدة في ما يتعلّق بتنظيم وتنسيق عمليات شاملة وتشاركية لتحويل النظم الغذائية. وتنشأ هذه التحديات لأن هذه المهام المعقدة تتطلب من الممارسين أن يشركوا مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، ويتصدوا لتضارب المصالح، ويحرصوا على أن تكون عمليات صنع القرار شفافة ومنصفة.

ويتمثل أحد العوائق الرئيسية التي يواجهها الممارسون في الطبيعة الكثيفة اليد العاملة التي يتسم بها تنظيم العمليات الشاملة وتنسيقها. كما أنه يجب بذل الجهود لتحديد وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. وتحتاج الأنشطة إلى الوقت والموارد والموظفين المتفرّغين للاضطلاع بأعمال التنسيق والتيسير اللازمة. وإن ضمان الشمول والمشاركة يتطلب من الممارسين أن يتغلّبوا على الاختلالات في موازين القوة وأن يعملوا على بناء الثقة. وفي غالب الأحيان، تتمتع الجهات الفاعلة المختلفة في النظم الغذائية بمستويات متباينة من التأثير والموارد وإمكانية الوصول إلى عمليات صنع القرار. ومن المهم جدًا تهيئة حيّز آمن وشامل يمكن فيه لجميع أصحاب المصلحة أن يعبّروا بحرّية عن وجهات نظرهم، ويساهموا بمعارفهم وخبراتهم، ويشاركوا بصورة نشطة في صنع القرارات.

وتطرح الطبيعة البطيئة لعملية التحويل تحديات أيضًا أمام الممارسين. ويتطلب إحداث التغيّرات المجدية والمستدامة في النظم الغذائية، التزامًا طويل الأجل ومثابرة. فالتحوّل لا يحصل بين ليلة وضحاها؛ وإنما يحتاج إلى خطوات تدريجية، ونُهج تكيّفية، وتعلّم متواصل. ويجب على الممارسين أن يتعاملوا مع التوقعات، ويبلّغوا عن الطبيعة الطويلة الأجل التي تتسم بها عملية التحويل، ويحافظوا على التزام وحماس الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على طول الطريق.

واو- آفاق المستقبل: تسريع وتيرة الاستخدام الفعال لوسائل التنفيذ وتحليل آليات التحويل

يشدد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2023 على الحاجة إلى استراتيجيات يكون من شأنها تحديد الحواجز أمام تحويل النظم الغذائية والتقليل منها.[20] ويجب على هذه الاستراتيجيات أن تحشد الأدوار المتعددة والمتكاملة التي يمكن أن تؤديها الجهات الفاعلة والكيانات المختلفة، وأن تستفيد مما تملكه هذه الأخيرة من خبرات وموارد وتأثير لإحداث تحوّل أكثر شمولًا وفعالية.

إضافة إلى ذلك، يسلّط تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2023 الضوء على أهمية استخدام الحلول المتطورة ووسائل التنفيذ الخاصة بمختلف مراحل التحوّل، أي البروز والتسريع والتثبيت. وتشمل وسائل التنفيذ هذه آليات الحوكمة، والأدوات الاقتصادية والمالية، والابتكارات العلمية والتكنولوجية، والإجراءات الفردية والجماعية، وبناء القدرات. وتقوم هذه الأدوات بتعزيز بعضها بعضًا ويجب استخدامها بطريقة استراتيجية طوال عملية التحويل من أجل إحراز التقدم والتغلّب على التحديات.

ويمكن أن يكون لتحويل النظم الغذائية آثار على قطاعات ونظم أخرى، مثل البيئة والاقتصاد والديناميكيات الاجتماعية. وتتطلب إدارة هذه التفاعلات تخطيطًا شاملًا، وتنسيقًا، ومراعاة للمقايضات وأوجه التآزر والآثار الدولية غير المباشرة المحتملة. كما أنه من المهم التصدي للمقاومة وردود الفعل السياسية التي قد تظهر ضد التغيير. ويمكن لبناء الدعم المجتمعي الواسع ومشاركة أصحاب المصلحة، وللتعريف الفعال بمنافع التحوّل، أن يساعدا على التغلّب على هذه الحواجز.

وفي معرض التحوّل إلى نظم غذائية مستدامة، يجب أن ينصب التركيز على تمكين الوصول العالمي الأكثر إنصافًا إلى الأغذية المغذية والصحية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وضمان مساهمة النظم الغذائية بشكل إيجابي في الطبيعة والبيئة، وزيادة قدرة النظم الغذائية على الصمود.

20 Global Sustainable Development Report 2023، متاح على الرابط التالي
https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-06/Advance%20unedited%20GSDR%2014June2023.pdf

© FAO/Kazi Riasat

الفصل 3

الدعم الذي تقدمه تحالفات العمل وشبكة الدعم

انبثق ما مجموعه 31 تحالفًا منظمًا ذاتيًا ومستقلًا عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. ومن بين هذه التحالفات، قدم 27 تحالفًا ردودًا على دراسة استقصائية أجراها مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية في مايو/أيار 2022، الأمر الذي أدى إلى إنشاء أول مجموعة تحالفات عمل معنية بالنظم الغذائية. ويتمثل الغرض الرئيسي من هذه التحالفات في تحفيز تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا - والتي يساهم العديد منها في الهدفين 2 (القضاء التام على الجوع) و13 (العمل المناخي) من أهداف التنمية المستدامة - من خلال دعم تنفيذ المسارات الوطنية.

وفي 31 يوليو/تموز 2023، كان ما مجموعه 131 بلدًا عضوًا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، عضوًا في تحالف واحد أو أكثر. وتتسم التحالفات بطابع متعدد الجهات الفاعلة. كما تقودها الدول الأعضاء أو وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها - أو أي منظمة أو مجموعة منظمات أخرى. وفي المتوسط، تتولى 5 منظمات عضو/بلدان أعضاء قيادة كل تحالف. وتشمل بعض التحالفات أيضًا مدنًا وكيانات محلية في صفوف أعضائها. ولقد انشأ مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية مجموعة رقمية من التحالفات للسماح للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في النظم الغذائية بالعثور بسهولة على تحالفات ذات أهمية وتيسير المشاركة المجدية والفعالة.[21]

وإنه من الصعب تقييم القيمة المضافة التي تأتي بها التحالفات بسبب عدم وجود مقاييس متفق عليها وبسبب التنوع داخل التحالفات. ولكن قامت التحالفات مجتمعة بتعزيز متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، ولو بدرجات متفاوتة.

ويكشف تقييم الأعمال التي اضطلعت بها التحالفات خلال السنتين الأخيرتين بالاستناد إلى التقارير الذاتية، عن أن هذه الأعمال ركّزت بشكل أساسي على ثلاثة مجالات رئيسية هي: نقل الدروس وأفضل الممارسات والقدرات (89 في المائة)؛ وتشجيع المواءمة والاتساق (84 في المائة)؛ وحشد الطاقات والإرادة السياسية (79 في المائة). إضافة إلى ذلك، عملت التحالفات على تحفيز الاستثمار المنسق (69 في المائة)، وبناء الشبكات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي (69 في المائة)، وتعبئة الموارد (26 في المائة). واعتمد أسلوب عمل هذه التحالفات في الكثير من الأحيان على الدعم في مجال وضع السياسات، والدعوة، والتعلّم بين الأقران، وإجراء التحليلات، والرصد والتقييم.

21 مجموعة تحالفات النظم الغذائية متاحة على الرابط التالي
https://www.unfoodsystemshub.org/hub-solution/compendium-of-food-systems-coalitions/en

وعلى المستوى العالمي، تؤدي التحالفات دورًا حاسمًا في الانخراط في حيّز السياسات العالمية للتشديد على أهمية تحويل النظم الغذائية. وللتأثير على وثائق السياسات الدولية والصادرة عن الأمم المتحدة، وإسناد الأولوية للعمل الجماعي، وحشد الالتزام السياسي، تقوم التحالفات بالتركيز على رسم ملامح الخطاب العالمي، وضمان أن يكون صوت الأشخاص المتأثرين في صلب الفعاليات والمناقشات العالمية، وإنشاء شبكات عمل عالمية، وتيسير تقاسم المعارف وإدارتها.

وعلى المستوى الإقليمي، تركّز التحالفات على إتاحة مساحات إقليمية لتعزيز تبادل المعارف والتجارب والخبرات والدروس المتعلّقة بتنفيذ المسارات الوطنية. وستشكل هذه المساحات أدوات قيّمة لتعزيز الحلول الإقليمية في مواجهة التحديات الخاصة بكل بلد.

وعلى المستوى القطري، تسند التحالفات الأولوية للجهود الرامية إلى تقديم الدعم الفني لتنفيذ المسارات الوطنية. ووفّرت التحالفات في 100 بلد التحليلات الفنية والنمذجة وغيرها من الأساليب لكي تسترشد بها خيارات محددة في مجال السياسات، ولتصميم استراتيجيات النظم الغذائية والخطط الاستثمارية ودراسات الجدوى القابلة للتمويل من أجل حشد الموارد اللازمة للتنفيذ، ولتيسير الحوارات وبناء القدرات على المستوى الوطني.

© FAO/Danfung Dennis

وتؤدي التحالفات دورًا مهمًا في النهوض بالتحوّل في جميع مجالات عمل القمة. وترد في ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

تغذية جميع الناس: التشديد على أهمية الحصول على الأغذية الآمنة والصحية والمغذية؛ ودعم مبادرات الوجبات المدرسية في بلدان عديدة؛ والدعوة لصالح دمج الأغذية الزرقاء/المائية في جهود تحويل النظم الغذائية.

تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة: تيسير اعتماد ممارسات الحراجة الزراعية التجديدية وتشجيع الاستثمارات في صحة التربة؛ وتطوير بروتوكولات موحدة لقياس الفاقد والمهدر من الأغذية؛ ودعم عملية وضع وتنفيذ السياسات المتعلّقة بالتحوّل الزراعي الإيكولوجي.

النهوض بسبل العيش المنصفة والمجتمعات المحلية المتمكنة: المساهمة في وضع السياسات وإجراء التحليلات، وبخاصة في ما يتعلّق بالحماية الاجتماعية.

بناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات: دعم إدماج إجراءات القدرة على الصمود في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية؛ وتقديم التقييمات العلمية والتوجيهات العملية لمواجهة التحديات السياقية المتعلّقة بأوجه الضعف والصدمات.

وبهذه الطريقة، سهّلت التحالفات استخدام وسائل التنفيذ داخل البلدان على النحو المبيّن في النقاط البارزة التالية:

- التمويل: زيادة التمويل المحلي من خلال وضع استراتيجيات تمويل مستدامة وتعزيز طرق التمويل المبتكرة؛ وبناء آلية تمويل رئيسية جديدة لدعم الأغذية المائية جنبًا إلى جنب مع المانحين والمستثمرين المتعددي الأطراف والثنائيين ومن القطاع الخاص
- الابتكار: جمع الجهات الفاعلة حول خطة عمل للابتكار الزراعي؛ وزيادة أهمية الممارسات والابتكارات المراعية للطبيعة في إقامة نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود في جميع أنحاء العالم
- العلوم والسياسات: ترجمة العلوم إلى إجراءات من خلال التعاون مع القطاع الخاص ووكلاء الإرشاد
- تنمية القدرات: إطلاق مبادرات تفيد الإثراء والتعلم المتبادلين بين البلدان
- البيانات: الاستفادة من قدرات القطاعين العام والخاص ومن خبرتهما العالمية لصنع القرارات وتنفيذ السياسات بالاستناد إلى البيانات

© FAO/Alessia Pierdomenico

وتفيد التحالفات أيضًا بأنها تواجه تحديات لا بد من التصدي لها من أجل إحراز التقدم في المستقبل. وتشمل هذه التحديات محدودية التفاعلات مع المنسقين الوطنيين، والفجوات في التنسيق بين أصحاب المصلحة، وعدم ملاءمة السياسات الوطنية وقلّة الاتساق بين السياسات، والصعوبات في تعزيز النماذج الناجحة، والطلب الهائل على الدعم، ومحدودية التمويل والموارد. ولمواجهة هذه التحديات وتحقيق أثر مجدٍ، ستحتاج التحالفات إلى التخطيط بصورة استراتيجية لأولوياتها في السنتين القادمتين بهدف الذهاب إلى أبعد من التغيير التدريجي.

وتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء التحالفات في الحد من التجزئة في شبكة دعم النظم الغذائية من خلال جمع مجموعة واسعة من المبادرات والشراكات والجهات الفاعلة. وتؤدي التجزئة في الكثير من الأحيان إلى عدم كفاية التكامل بين التفاعلات المعقدة والديناميكية في ما بين الجهات الفاعلة في النظم الغذائية وبين النظم المترابطة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها.

وفي الفترة 2021-2023، سعت التحالفات إلى تشجيع المواءمة، والتقليل من التجزئة، وتعزيز التعاون. وبالرغم من أنها حققت نجاحًا صغيرًا في هذا المسعى الصعب وتعاونت مع بعضها بعضًا في حالات عديدة، فإنه لا يزال يجب القيام بالكثير لمعالجة مشكلة التجزئة. وللتغلّب على هذه التحديات في فترة السنتين القادمة، توصي التحالفات بتوثيق التفاعل والمشاركة، وكسر الحواجز، ومواءمة الجهود بالاستناد إلى سردية ورؤية شاملتين. وتسلّط التحالفات الضوء على التحديات التي تطرحها تكاليف التنسيق والتشجيع على اتباع نهج قائم على النظم في عملية تحويل النظم الغذائية.

ويعمل مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية منذ إنشائه، بصورة وثيقة مع التحالفات وغيرها من الجهات الفاعلة حيث يؤدي دور صلة الوصل، ويجعل هياكل الدعم مرئية أكثر للمنسقين القطريين، ويسهّل توليد المعارف والدروس وتبادلها. ولتعزيز التنسيق والتخطيط الاستراتيجي في المستقبل، يمكن أن يدعم المركز الربط بين احتياجات البلدان والتحالفات ذات الصلة القادرة على تقديم الدعم اللازم. ويمكن لترشيد التحالفات أن يساعد على تجنّب ازدواجية الجهود وأن يضمن اتباع نُهج محددة الأهداف لمعالجة الأولويات القطرية بصورة فعالة وكفؤة.

ولم تتكشف إمكانات التحالفات بالكامل، ولا سيما على المستوى القطري، نظرًا إلى الأهداف والتوقعات الطموحة والوقت اللازم لإحداث التغيير وملاحظته. وفي المضي قدمًا، يجب تقوية التعاون المشترك بين النظم ونهج التفكير في النظم من أجل تجنّب الازدواجية والتجزئة، والحد من تكاليف المعاملات التي تنطوي عليها عمليات التواصل غير المنسقة مع البلدان. ويجب زيادة الاستثمار في الرصد والمساءلة والتعلم من أجل إجراء تقييم شفاف لأثر العمل الذي تضطلع به التحالفات، ولا سيما على المستوى القطري. ويجب مواصلة تقديم المساهمات المهمة الحالية في العمل التحوّلي على المستوى العالمي، فضلًا عن التعاون الواعد مع الأجهزة الإقليمية.

© FAO/Igor Pavicevic

© FAO/Alessia Pierdomenico

الفصل 4

الدعم المتكامل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

ألف- مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية وفريق مهام الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية

تم إنشاء مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية كنتيجة فورية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، وذلك من أجل ضمان استمرارية متابعة القمة. ويتمحور عمل المركز حول ست وظائف رئيسية هي: تيسير تنفيذ المسارات الوطنية، وتنظيم شبكة الدعم العالمية، وتقوية وسائل التنفيذ، والاتصالات، والدعوة لصالح تحويل النظم الغذائية، والقيادة الفكرية.

ولقد قام المركز منذ إنشائه، بإشراك المنسقين الوطنيين من خلال عقد حوارات شهرية عالمية بشأن حلول النظم الغذائية، واجتماعات تواصل إقليمية فصلية، واجتماعات إقليمية بحضور الأشخاص. وسهّل العمل القطري تكوين فهم أدق لاحتياجات البلدان إلى المساعدة الفنية والمالية، الأمر الذي سمح بتقديم مساعدة متعددة الأوجه ومخصصة من خلال تعبئة الوجود الحالي للأمم المتحدة بقيادة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، ومن خلال إشراك شبكة الدعم. وحتى يوليو/تموز 2023، كان المركز يدعم 14 مشروعًا في مجموعة متنوعة من البلدان بغية مساعدة هذه الأخيرة وشبكة الدعم لتسريع وتيرة تفعيل المسارات الوطنية. إضافة إلى ذلك، طوّر المركز وشركاؤه أداة مبتكرة لرسم خريطة بشبكات دعم النظم الغذائية في البلدان (المؤسسات والأنشطة)، ما من شأنه أن يدعم جهود الحكومات في مجال صنع القرارات والتنسيق من خلال تحديد العوامل التمكينية أو التحديات، ومجالات التآزر والتبادل، وأوجه التكرار. ويتمثل الهدف من ذلك في وضع هذه الأداة التي يجري تجريبها حاليًا في بلد واحد، في متناول جميع البلدان بحلول مطلع عام 2024.

وبناء على ما أورثته قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، سعى المركز أيضًا إلى تعبئة مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك مجموعتين استشاريتين هما المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم المؤلفة من ممثلين عن المنتجين والنساء والقطاع الخاص والشباب والشعوب الأصلية، واللجنة الاستشارية العلمية المؤلفة من 29 عالمًا معيّنًا.

© FAO/Alessia Pierdomenico

وفي معرض التحضير لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2، قام المركز جنبًا إلى جنب مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وشركاء إقليميين آخرين، بتنظيم سلسلة من خمسة اجتماعات تحضيرية إقليمية: في نيامي (27 فبراير/شباط 2023)، وبيروت (13 مارس/آذار 2023)، وجنيف (28 مارس/آذار 2023)، وبانكوك (30 مارس/آذار 2023)، وسانتياغو عاصمة شيلي (25 أبريل/نيسان 2023).[22] وساهم المنسقون الوطنيون من خلال مشاركتهم في هذه المشاورات التي حضرها حوالي 800 شخص، في تحديد رؤية عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 وخارطة الطريق الخاصة بها. واستكملت هذه الاجتماعات الخمسة بالمؤتمر العالمي الرابع الخاص بإطار العمل العشري لبرنامج النظم الغذائية المستدامة لشبكة كوكب واحد (هانوي، فييت نام، 24-27 أبريل/نيسان 2023) والذي شكل حدثًا مهمًا سابقًا لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2.

وفي العامين الماضيين، استمر فريق مهام الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية الذي يتشارك في رئاسته حاليًا كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والذي يجمع أكثر من 40 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، في توفير منصة لربط الإجراءات التحويلية داخل منظومة الأمم المتحدة وتحفيزها وفي التنسيق مع المجموعة الأوسع من أصحاب المصلحة لاستقطاب المعارف والخبرات المتعلقة بالنظم الغذائية من أجل دعم العمل القطري.

22 https://www.unfoodsystemshub.org/docs/unfoodsystemslibraries/stocktaking-moment/regional-preparatory-meetings/synthesis-report-regional-preparatory-meetings-of-the-unfss-2.pdf

باء- الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية

تضع وكالات الأمم المتحدة على مستوى المقار الرئيسية، النظم الغذائية في موضع الأولوية وتتخذ خطوات ملموسة لدمجها في مجالات عملها الرئيسية. ولقد تحقق ذلك من خلال جملة أمور منها إعادة التصميم الداخلي. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء شُعب وإدارات جديدة في منظمة الأغذية والزراعة (شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (وحدة الأمن الغذائي والنظم الغذائية). علاوة على ذلك، تم اعتماد استراتيجيات جديدة مثل استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن النظم الغذائية المستدامة[23]، أو الإجراءات المتعددة القطاعات في وحدة النظم الغذائية[24]، أو مبادرة الصحة الواحدة[25]، أو الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية للفترة 2022-2030.[26] ومن شأن هذه التغيّرات المؤسسية أن تيسّر العمل التعاوني المشترك بين الوكالات وأن تمكّن النُهج المتكاملة التي تتجاوز الصوامع التقليدية وتشمل مجالات مثل البيئة، والمناخ، والصحة، والتغذية، والزراعة، والحماية الاجتماعية، والأعمال التجارية الزراعية، والتعليم.

واتفقت الوكالات على إسناد الأولوية للنظم الغذائية في المؤتمرات والاجتماعات العالمية المهمة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيط، والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه، واجتماع Stockholm 50+، ومؤتمر قمة الصحة العالمية، والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأدّت الأمم المتحدة دورًا أساسيًا في إعداد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي يتضمن 23 مقصدًا بشأن النظم الغذائية من أجل عكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030. وتدل الأهمية المتزايدة التي تعطى لهذا الموضوع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على أنه تم رفع مكانته بعد انعقاد القمة.

وتبقى لجنة الأمن الغذائي العالمي جهة فاعلة أساسية في تحقيق الاتساق بين السياسات على المستوى العالمي، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وتوفر مجموعة واسعة من الأطر السياساتية المتكاملة والتوصيات القائمة على الأدلة والمتعلقة بأكثر من عشرين موضوعًا شاملًا (من حوكمة حيازة الأراضي إلى المناخ، والأزمات المستمرة، والشباب، والفاقد والمهدر من الأغذية، والمياه، والاستثمار المسؤول، والتغذية، والوقود الأحيائي، والزراعة الإيكولوجية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، وغيرها) توجيهات قيّمة لصانعي القرار وأصحاب المصلحة المتعددين من أجل اعتماد نهج قائم على النظم الغذائية عن طريق نقاط دخول قطاعية فردية.

23 https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/supporting-resource-efficiency/asia-pacific-roadmap-7#:~:text=The%20SFSP%20is%20a%20multi,scientific%20institutions%3B%20and%20private%20sector

24 https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/multisectoral-actions-in-food-systems#:~:text=The%20multisectoral%20Actions%20in%20Food,chain%2C%20and%20monitors%20policy%20implementation

25 https://www.who.int/teams/one-health-initiative

26 https://www.who.int/publications/i/item/9789240057685

وأصدرت وكالات الأمم المتحدة أيضًا نداءات للعمل من أجل التصدي لحالات الطوارئ الغذائية العالمية، وانعدام الأمن الغذائي، وهزال الأطفال. وتم تشكيل مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية في ما يتعلق بالأغذية والطاقة والتمويل لمواجهة الآثار البعيدة المدى التي أحدثتها الحرب في أوكرانيا.

إضافة إلى ذلك، تعاونت وكالات الأمم المتحدة بصورة نشطة لتطوير أدوات ومنتجات معرفية مثل إطار المخاطر المتعدد الأبعاد الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وعملت وكالات الأمم المتحدة معًا أيضًا على إصدار وثائق سياساتية وخطط مشتركة، بما في ذلك الخطة المشتركة بشأن الصحة الواحدة بقيادة الشراكة الرباعية بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

وقامت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة باستثمارات كبيرة لتحسين تمويل عملية تحويل النظم الغذائية. وواصلت مجموعة البنك الدولي تطبيق مبادرتها بشأن النظم الغذائية 2030 التي تم إطلاقها في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وأطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دورة التجديد الثالثة عشرة مع التركيز والعمل بشكل خاص على توسيع نطاق التمويل لتحويل النظم الغذائية، وقام مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية وأمانة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة باحتضان صندوق مشترك جديد ومبتكر لأهداف التنمية المستدامة ولنافذة النظم الغذائية.

وعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة Local2030 والعديد من المنظمات الأخرى على تقوية الشراكات المتعددة القطاعات لمساعدة الحكومات المحلية والإقليمية على تحقيق التنمية الريفية الحضرية المتكاملة بدعم من الحكومات الوطنية. وسعى التعاون بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا إلى رفع مكانة المساواة بين الجنسين في جدول أعمال تحويل النظم الغذائية. وفي المجال الرقمي، تعاونت وكالات منها الاتحاد البرلماني الدولي، على استخدام الذكاء الاصطناعي في الزراعة.

ولقد زاد العمل على المستوى الإقليمي خلال السنتين الماضيتين وتحسّن بشكل كبير بفضل ظهور 4 منصات إقليمية هي: تحالف الأمم المتحدة القائم على القضايا والمعني بالنظم الغذائية المستدامة في أوروبا، وتحالف الفرص لأفريقيا القائم على القضايا والمعني بالعمل المناخي والقدرة على الصمود وتحويل النظم الغذائية، وفريق المهام الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعني بالنظم الغذائية، ومجموعة الشبكات الإقليمية الآسيوية المعنية بالنظم الغذائية. وتعمل هذه الأصول الإقليمية مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والفرق القطرية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان لتشجيع التعاون، واتساق السياسات، والبرمجة المشتركة، وتبادل المعارف، وتنمية القدرات، والتوجيه الفني، والدعوة المشتركة. كما أنها تساعد على مواجهة التحديات الإقليمية والعابرة للحدود وعلى ضمان التكامل بين الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

© FAO/Luis Tato

وتشمل الأمثلة البارزة على المبادرات الإقليمية كلًا من عمليات التقييم التي أجريت في أوروبا وآسيا الوسطى لتحليل نتائج قمة عام 2021؛ والدعم المقدم لخطة تنفيذ وخارطة طريق سنة الاتحاد الأفريقي للتغذية؛ والمطبوع المشترك الخاص بالاستعراض الإقليمي السنوي للتقارير بشأن الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ والجهود المنسقة التي تبذلها ست وكالات تابعة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ المسارات الوطنية في 16 بلدًا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ومبادرة Gran Chaco Americano التي تم فيها دعم حكومات الأرجنتين وبوليفيا وباراغواي لاعتماد رؤية مشتركة لتحويل نظمها الغذائية، والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والوقاية من النزاعات، وتمكين الشعوب الأصلية.

وكان المنسقون المقيمون وفرق الأمم المتحدة القطرية التي أدت دورًا أساسيًا في دعم البلدان للتحضير لقمة عام 2021، في طليعة جهود متابعة القمة أيضًا. ولقد قاموا في الفترة التي عقبت القمة مباشرة، بتكثيف المساعدة لتفعيل المسارات الوطنية، والنهوض بالسياسات المتكاملة بشأن النظم الغذائية، ودعم دمج عملية تحويل النظم الغذائية في خطط التنمية الوطنية، وتنفيذ البرامج المشتركة، وذلك بدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة في الكثير من الأحيان. ويقوم عدد متزايد من أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بإدراج تحويل النظم الغذائية ضمن أولوياتها الرئيسية. ووضعت وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة توجيهات محددة لدعم تعميم النظم الغذائية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتشكل التوجيهات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للتغذية إلى فرق الأمم المتحدة القطرية والتي تركّز على "النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود من أجل أنماط غذائية صحية"، مثالًا مثيرًا للاهتمام.

جيم- الأمم المتحدة في التحالفات وشبكة الدعم الأوسع

تتعاون وكالات الأمم المتحدة بنشاط أيضًا عن طريق تحالفات العمل، مع 26 وكالة تابعة للأمم المتحدة تدعمها بشكل مباشر ومع تحالفات وشبكات من قبيل الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. ولقد عمدت منصات التعاون القائمة إلى توسيع نطاق تركيزها ليشمل النظم الغذائية. وهذه هي حال البرنامج المتكامل المتعلّق بالنظم الغذائية الصادر عن الاجتماع الثامن لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية والذي يسعى إلى تحفيز التحوّل إلى نظم غذائية مستدامة مراعية للطبيعة وقادرة على الصمود وقليلة التلويث بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويؤدي الصندوق الأخضر للمناخ دورًا حاسمًا أيضًا كمصدر تمويل رئيسي لتحويل النظم الغذائية ودعم البلدان النامية في تحقيق مساهماتها المحددة وطنيًا من أجل اعتماد مسارات قليلة الانبعاثات وقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ. وبتحويل الهبات والتمويل الميسّر عن طريق مصارف التنمية المتعددة الأطراف (البنك الدولي/المؤسسة المالية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)، تمكّن وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي) والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الشركاء من تجريب نُهج مبتكرة والمساعدة على تمويل الاستثمارات العالية المخاطر والعالية التأثير في النظم الغذائية.

وستؤدي الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2، دورًا حاسمًا في دعم البلدان لاستخدام وسائل التنفيذ بفعالية أكبر من أجل تسريع وتيرة التقدم. ولتحسين فعالية وتأثير الدعم الذي تقدمه، يجب أن تنظر منظومة الأمم المتحدة في وضع إطار مشترك شامل للأمم المتحدة يعنى بالنظم الغذائية، بما في ذلك إطار موحد لرفع التقارير يكون من شأنه تقديم التوجيهات بشأن الإجراءات المنسقة من أجل ضمان الاتساق بين الوكالات المتعددة وتشجيع بناء القدرات والتعاون وتبادل المعارف بين الوكالات والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لسد الفجوات البالغة الأهمية.

© FAO/Sean Gallagher

© FAO/Kyle LaFerriere

الفصل 5

آفاق المستقبل: نحو قمة أهداف التنمية المستدامة والأولويات حتى عام 2025

أصدرت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في عام 2021 نداء قويًا لتحويل النظم الغذائية في سياق عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعلّمُنا عملية التقييم العالمية الأولى أنه يمكن تحقيق الكثير في غضون سنتين وعلى نطاق لم نكن نعتقد سابقًا أنه ممكن.

واليوم، نجد أنفسنا أمام مفترق طرق من دون وجود بديل فعلي غير المضي قدمًا من خلال الاستجابة القوية المنسقة والجماعية على جبهات عديدة لتوجيه الجهود وتركيزها في فترة السنتين القادمة. وسيتوقف تحقيق النجاح على الإرادة السياسية الثابتة التي يبديها قادة العالم وعلى الالتزام الشامل للجهات الفاعلة والمؤسسات من جميع القطاعات والأقاليم، ولا سيما تلك التي ترسم ملامح - ويجب عليها أن تصلح - البنية المالية للنظم الغذائية.

ألف- الأولويات الرئيسية لفترة السنتين القادمة

تعد **السياسات** الأداة التي تقوم الحكومات من خلالها بتحديد مستقبل بلدها. ويجب أن تولي السياسات الوطنية اهتمامًا أكبر لتعزيز النظم الغذائية من أجل المساهمة في رفاه الناس والكوكب في المستقبل القريب والمدى البعيد على السواء. ويمكن **للاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية** أن تضمن وضع النظم الغذائية في صلب الإجراءات الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستجابة لمجموعة واسعة من الأزمات الجارية. وتماشيًا مع التوجه الذي تحدده المسارات الوطنية، يمكن مراجعة السياسات واللوائح القطاعية والقوانين ومشاريع القوانين لتفعيل الرؤى الشاملة للنظم الغذائية. ويجب ربط الالتزامات الوطنية المتعلّقة بالمناخ **(المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف الوطنية) أو التغذية أو التنوع البيولوجي** باستراتيجيات تحويل النظم الغذائية بالاستناد إلى المسارات الوطنية والعكس بالعكس. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى زيادة توفير الأغذية المغذية للجميع، يجب توسيع نطاق التدابير الرامية إلى معالجة عبء سوء التغذية بجميع أشكاله من خلال العمل المنهجي على مستوى السياسات.

وتتطلب **الحوكمة الشاملة والتشاركية** التزامًا ثابتًا ليتمكن كل شخص من إعمال حقه في غذاء كافٍ. كما أنها تتطلب المشاركة الكاملة للعديد من أصحاب المصلحة المتنوعين، والتعاون المشترك بين القطاعات، فضلًا عن إجراءات شفافة وخاضعة للمساءلة. ولقد ثبُت أن تعزيز **الحوارات الوطنية ودون الوطنية** وتهيئة إطار مؤاتٍ لجعلها ميزة أساسية ومنتظمة وثابتة من ميزات آليات حوكمة النظم الغذائية على المستوى القطري، يتسمان بفعالية عالية في العديد من السياقات القطرية ويجب العمل بهما.

وتؤدي **الإدارات دون الوطنية، أي: المحافظات والمقاطعات والمدن والبلديات** دورًا مهمًا في ضمان معالجة خصائص النظم الغذائية المحلية والشواغل ذات الأولوية التي تعرب عنها المجتمعات المحلية، معالجة حسنة ضمن إطار الجهود الوطنية. ويجب الاسترشاد بهذه الأولويات المحلية في خطط التنمية المحلية، وأولويات الميزانية، وخطط العمل المشتركة بين القطاعات التي تضعها الإدارات اللامركزية ومقدمو الخدمات.

وتكون التحوّلات متينة بقدر متانة **معارف وفهم وقدرات** الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تحدثها. ويجب العمل بشكل أفضل على طرح بناء القدرات وزيادة فرص الحصول على الخبرات (العلوم والابتكار والدراية والبحوث والاستكشاف) كعوامل مسرّعة واضحة للتحوّل.

ودعت قمة النظم الغذائية لعام 2021 إلى حشد استثمار إضافي تتراوح قيمته بين 300 و400 مليار دولار أمريكي في السنة لتمويل تحوّل العالم إلى نظم غذائية صحية ومنصفة ومستدامة أكثر. وفي حين قد يبدو هذا المبلغ مخيفًا، إلا أن وضعه في المنظور الصحيح يقلل من ضخامته النسبية، بمعنى أن القيمة السوقية لقطاع الأغذية العالمي تقدر بحوالي 10 ترليون دولار أمريكي.[27] ويعد حشد **التمويل** وتخصيصه والحفاظ عليه أمرًا بالغ الأهمية لتمكين التحوّل. ويمكن لضمان الوصول إلى التمويل التحفيزي، وتحليل التدفقات الحالية للتمويل العام والخاص والميسّر، وإجراء تقييم منتظم لما إذا كان هذا التمويل يفضي إلى نظم غذائية أكثر استدامة، وتجنّب أنماط الانفاق القائمة على القطاعات، وحشد التمويل المختلط، والحد من مخاطر الاستثمارات المتأتية من القطاع الخاص والمصادر غير التقليدية، بالاقتران مع التدابير الذكية والقصيرة الأجل لدعم منتجي الأغذية الضعفاء، ومواصلة استعراض الدعم الطويل الأجل وإعادة توجيهه، أن يدعموا عملية تحويل النظم الغذائية بشكل فعال في ظل ضيق الحيّز الضريبي وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية.

27 بنية تمويل الأغذية لعام 2021 متاحة على الرابط
https://documents1.worldbank.org/curated/en/879401632342154766/pdf/Food-Finance-Architecture-Financing-a-Healthy-Equitable-and-Sustainable-Food-System.pdf

وفي سياق الصدمات المتسارعة والمتفاقمة، لا بد من **الجمع بين الاستجابة للأزمات والاستجابة الطويلة الأجل** بموازاة معالجة القضايا الهيكلية الرئيسية. ويتم تحقيق ذلك من خلال بناء القدرة على الصمود في جميع أرجاء النظم الغذائية، من الإنتاج وصولًا إلى الشؤون اللوجستية والتخزين والتجهيز والتوزيع، ومن خلال زيادة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة والتغذية، وبخاصة للأشخاص الأشد ضعفًا. وسيكون من الضروري تعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في عصر يتميّز بتواتر الأزمات من أجل القيام عمدًا ببناء نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود ويمكنها أن تقاوم المخاطر ومواطن الضعف والأزمات المتعددة التي تهدد البلدان والمجتمعات المحلية وتؤثر فيها، وبخاصة البلدان والمجتمعات المحلية التي تواجه أوضاعًا هشة وحالات أزمة ممتدة.

ويتيح التعاون الإقليمي والمجتمعات الإقليمية إمكانات غير مستثمرة بعد لتعظيم الجهود الوطنية، وتسريع وتيرة تبادل المعارف ذات الصلة بالسياق، ومعالجة المسائل العابرة للحدود، ولا سيما المتعلّقة بالتجارة. ويمكن للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الإقليمي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص أن ينشطوا مجتمعات الممارسة المحلية والعالمية.

ويمكن أن يؤدي تحقيق **المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات** إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وإقامة نظم غذائية أكثر شمولًا وقدرة على الصمود واستدامة للجميع. وهناك حاجة ماسة إلى الحلول الجنسانية لتحويل النظم الغذائية. ويتطلب ذلك ضمان صوت النساء والفتيات، ودورهن كصفات فاعلة، ومشاركتهن، وقيادتهن في عملية رسم ملامح النظم الغذائية.

باء- خارطة طريق لشبكة الدعم العالمية

تبقى شبكة الدعم العالمية الغنية والمتنوعة التي شكلت القوة الدافعة الرئيسية لقمة النظم الغذائية، ملتزمة بشدة بالاستفادة من خبراتها ومواردها وتأثيرها لإحداث تحولات مؤثرة ومدفوعة من الحكومات. وتشير التحضيرات لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 إلى تسارع وتيرة العمل باتجاهات محددة جدًا.

ويمكن تحسين فعالية وتأثير **الدعم الأفضل تنسيقًا الذي تقدمه الوكالات التي يوجد مقرها في روما ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع للنظم الغذائية**، من خلال وضع إطار عالمي أقوى لتحقيق النتائج المتكاملة يكون من شأنه تحديد الأهداف والغايات والاستراتيجيات المشتركة لتحويل النظم الغذائية، وتوفير التوجيهات/الاتساق للعمل المنسق بين الوكالات العديدة المعنية، وتشجيع التواصل المنتظم، وترشيد الهياكل. وسيمكّن هذا الإطار المقترن بإطار مشترك لرفع التقارير يكون من شأنه تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، وآليات جمع البيانات، والجداول الزمنية لرفع التقارير من أجل رصد التقدم المحرز وقياس الأثر، من تعزيز الإبلاغ المشترك وتحسين المساءلة. وستتسم نافذة النظم الغذائية المزودة بالموارد الكافية والتابعة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بأهمية حاسمة في تفعيل الدعم المنسق والخاص بكل بلد الذي تقدمه الفرق القطرية للأمم المتحدة.

وبالمضي قدمًا، سيواصل مركز النظم الغذائية تأدية دوره التنسيقي وتركيز جهوده على ما يلي:

- تقوية قدرة شبكة المنسقين الوطنيين للنظم الغذائية على توجيه عمليات التحويل الوطنية؛
- وتحقيق التكامل في شبكة دعم النظم الغذائية وتقديم التوجيهات للتحالفات، وفريق مهام الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بشأن كيفية مواءمة عملها دعمًا لعمليات تحويل النظم الغذائية الوطنية؛
- والاستفادة من شبكة الدعم في مجال العلوم ومن أصحاب المصلحة لتعزيز العمليات القائمة على الأدلة والمتعددة أصحاب المصلحة بغية تحويل النظم الغذائية.

وستواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم **لمركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية** والتوفيق معه لتحقيق القدرات الكاملة لولايته الجامعة والرامية إلى تنمية القدرات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالوعد الذي تحمله مسارات التنمية الوطنية لتحويل النظم الغذائية.

ويمكن لاستثمارات كل من الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية في النظم الغذائية المستدامة أن تساعد كثيرًا على ترجمة المسارات من رؤية إلى إجراءات تحظى بالقدر الكافي من الموارد. ويشكل دعم **أدوات التمويل التحفيزي** من قبيل نافذة النظم الغذائية التابعة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، واحدًا من الاستثمارات الأكثر تأثيرًا في مجال دعم البلدان للشروع في عمليات قوية لتحويل النظم الغذائية. ويمكن **للمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الوطنية** أن تصنع فارقًا حقيقيًا من خلال زيادة إمكانية وصول البلدان الأشد احتياجًا إلى التمويل لتحويل النظم الغذائية، وذلك عبر تطبيق معدلات إقراض مرنة وميسّرة أكثر وتوسيع حدود الاقتراض. وفي سياق إصلاح بنية التمويل الدولي، يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف الشريكة على زيادة الانتباه إلى أهمية تأمين التمويل لتحويل النظم الغذائية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. وتسعى الخطة إلى زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية للنظم الغذائية، وزيادة قواعد رأس مال مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية والمؤسسات المالية الدولية التي تقدم التمويل الطويل الأجل والميسّر جدًا للنظم الغذائية، ودعم منح حقوق السحب الخاصة للبلدان الأشد احتياجًا من خلال المؤسسات المالية الدولية وذلك لتوفير مزيد من السيولة للاستثمار في النظم الغذائية. ويعد تيسير وصول البلدان إلى المعلومات الشاملة بشأن نوافذ التمويل لتحويل النظم الغذائية، أمرًا ضروريًا يجب تحقيقه كنتيجة مباشرة لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2.

وباستفادة الدروس من أفضل الممارسات في مجال إقامة التعاون الفعال **المتعدد أصحاب المصلحة** والمتعدد القطاعات، سيساعد الحوار بشأن السياسات على دعم عملية الاكتشاف وبناء الثقة التي تحتل فيها وجهات نظر المنتجين والشباب والمجموعات النسائية والقطاع الخاص والشعوب الأصلية مكانة محورية. ولم تُستغل التعهدات القوية بالعمل التي قطعتها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، من القطاع الخاص إلى منتجي الأغذية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشباب، خلال قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية استغلالًا كاملًا في البلدان؛ ولقد آن الأوان للربط بين العمل على المستوى العالمي والعمل على المستوى الوطني من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وتتيح الجهات الفاعلة على طول سلسلة قيمة القطاع الخاص، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات، فرصًا كبيرة للتعاون من أجل إحداث التحوّل القائم على النظم.

وتنطوي **تحالفات القمة** على إمكانات كبيرة لتوسيع نطاق التحوّلات القائمة على النظم في فترة السنتين القادمة، وذلك من خلال اتباع نهج قائم على النظم (مشترك بين التحالفات) في أنشطتها، وتوسيع نطاق المشاريع التجريبية الناجحة، وتحديد الحلول الجديدة لمعالجة العوامل الخارجية وتعزيز الإرادة السياسية والالتزام والطموح عبر سد الفجوة بين الجهود المحلية والعالمية والاستفادة من الأدوات القائمة.

وتقوم **عمليات عالمية** أخرى أيضًا بتعميم المسائل المتعلّقة بالنظم الغذائية في جداول أعمالها. وفي هذا النطاق، واصلت قمة مجموعة السبع الأخيرة مسارًا للعمل يتعلّق بالأمن الغذائي والنظم الغذائية. وبالإضافة إلى إطلاق مبادرات التحالف من أجل الغذاء، والبعثة الخاصة بتعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة، والتحالف العالمي للأمن الغذائي، ومبادرة تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وصغار المنتجين، يسلّط "بيان عمل هيروشيما للأمن الغذائي العالمي القادر على الصمود" الذي صدر عن قمة مجموعة السبع في هيروشيما في مايو/أيار 2023 الضوء على أهمية هذا العمل في متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 وعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2.

© FAO/Swiatoslaw Wojtkowiak

جيم- نحو عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +4 وعام 2030: من روما (عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2) إلى نيويورك (قمة أهداف التنمية المستدامة) ودبي (الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف) وما بعدها

يجب علينا أن ندرج أهداف التحوّل إلى نظم غذائية مستدامة في المناقشات السياساتية والالتزامات والمقاصد العالمية والوطنية قبل فوات الأوان. ومن شأن القيام بذلك أن يحدد قدرتنا الجماعية على إنقاذ أهداف التنمية المستدامة. وتمهد معالم بارزة عديدة الطريق حتى عام 2030، وهي: قمة أهداف التنمية المستدامة (سبتمبر/أيلول 2023)، والاجتماع الثامن والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (نوفمبر/تشرين الثاني 2023)، ومؤتمر قمة التغذية من أجل النمو (2024)، وقمة المستقبل (2024)، فضلًا عن المنتديات السياسية السنوية الرفيعة المستوى ومؤتمرات التمويل من أجل التنمية. وتتسم هذه المعالم البارزة بأهمية حاسمة لتسريع وتيرة تحقيق التقارب بين أهداف النظم الغذائية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الخاصة بالصحة والتغذية والمناخ والتنوع البيولوجي والمياه. كما أنه يجب تحديد هذه المعالم البارزة بصورة استراتيجية، والاستفادة منها، وتعظيمها من أجل تسريع وتيرة تحقيق النتائج الجماعية.

وستتيح **قمة أهداف التنمية المستدامة** التي ستعقد في سبتمبر/أيلول 2023 في نيويورك، على الفور فرصة لقادة العالم وأصحاب المصلحة من أجل تعزيز العلاقة بين النظم الغذائية المستدامة والتنمية المتكاملة، ولا بد من أن تولى العناية الواجبة للنظم الغذائية في برنامج القمة وإعلانها وبياناتها الوطنية.

ومع اقتراب موعد انعقاد **قمة المناخ (الاجتماع الثامن والعشرون لمؤتمر الأطراف)**، تعطي رئاسة القمة وعدد من البلدان الرائدة مثالًا يحتذى به في مجال تحويل الأقوال المتعلّقة بالترابط بين المناخ والغذاء إلى أفعال. ويجري العمل على إعداد "إعلان للقادة بشأن النظم الغذائية والزراعة والعمل المناخي" لضمان ورود النظم الغذائية في جدول أعمال المناخ وعملية مؤتمر الأطراف في السنوات القادمة، وذلك بموازاة بذل الجهود لدمج النظم الغذائية بشكل أفضل في المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف الوطنية؛ وتعزيز قيادة الجهات الفاعلة من غير الدول وعملها؛ وتوسيع نطاق الابتكارات الذكية مناخيًا المتعلّقة بالنظم الغذائية، ولا سيما التي تتسم بالأهمية بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وزيادة التمويل لتحويل النظم الغذائية. وعلى المستوى غير الحكومي، ستسلتزم الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص بتحقيق مقاصد محددة وإجراءات ملموسة في سياقاتها الخاصة، بما في ذلك من خلال جدول أعمال يجري إعداده حاليًا للاجتماعات الثامنة والعشرين حتى الثلاثين لمؤتمر الأطراف ويتناول المناظر الطبيعية التجديدية.

ويتيح مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو الذي ستستضيفه فرنسا في عام 2024؛ والمؤتمر الوزاري الثالث عشر الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في أبو ظبي في فبراير/شباط 2024 في سياق التزام الأعضاء في المنظمة بالتصدي بفعالية للتحديات التي تشهدها التجارة العالمية؛ والاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي ستستضيفه تركيا لتقييم المقاصد والالتزامات التي وضعها إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، من جملة مؤتمرات أخرى، فرصًا مشابهة للنهوض بالعمل المتعلّق بالترابط بين المناخ والغذاء. ويمكن للقادة الذين يوجهون العمليات الحكومية الدولية الهامة أن يؤدوا دورًا فريدًا في مناصرة الأهمية المحورية التي تتسم بها النظم الغذائية التي جرى تحويلها في تحقيق أهداف قطاعية أخرى أو أهداف التنمية المستدامة الشاملة الأخرى، ويجب بناء الشراكات الاستراتيجية لتوجيه الإدماج المعجّل للأهداف الخاصة بالنظم الغذائية المستدامة في خرائط طريق وأطر أخرى موجهة نحو العمل.

ومن الأمثلة على ذلك الشراكة الاستراتيجية بين مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية ورئاسة الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف التي أقيمت بهدف وضع سردية وخارطة طريق عالميتين لنهج تآزري يركز على تحويل النظم الغذائية والعمل المناخي. ويتمثل هدف الشراكة في جمع العمليات المتآزرة المتعلّقة بتحويل النظم الغذائية والعمل المناخي في المشهد الأوسع للأحداث والمعالم البارزة العالمية المتعلّقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك قمة الأمم المتحدة من أجل المستقبل لعام 2024، والعمليتين الأولى والثانية لتقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية اللتين ستعقدان في عامي 2023 و2025، والاجتماع التاسع والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2024، والاجتماع الثلاثين لمؤتمر الأطراف في عام 2025.

© FAO/Lucie Chocholata

© FAO/Saikat Mojumder

وستتيح **عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +4** التي ستعقد في عام 2025 الفرصة للمجتمع العالمي لكي يجتمع مجددًا ويقيّم التقدم المحرز في تحويل النظم الغذائية من أجل التنمية المستدامة. ولقد وفرت البلدان من خلال تقاريرها لعام 2023 صورة مفصّلة عن مواطن قوتها، والتحديات التي تواجهها، وطموحاتها للمستقبل. ويجب على خط الأساس هذا أن يسمح بإجراء تحليل أكثر تعمقًا للتقدم والأثر اللذين سيتم تحقيقهما خلال فترة السنتين القادمة والإبلاغ عنهما في التقارير المرحلية الطوعية لعام 2025 التي سيسترشد بها تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تحويل النظم الغذائية لعام 2025. وبموازاة ذلك، ستوفر الاجتماعات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة منصة ثمينة تجتمع فيها البلدان وتواصل التعلم من بعضها البعض في الفترة الفاصلة بين عمليات التقييم التي تعقد مرة كل سنتين.

وستعقد عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +4 لعام 2025 قبل وقت قليل من منتصف الفترة الفاصلة بين قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 والخط الزمني لعام 2030. وبعد انعقاد عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2 الموجهة نحو تحديد المؤشرات الأولية للتحوّل، لا بد من أن تشهد فترة السنيتن القادمة تسريعًا كبيرًا يكون من شأنه السماح لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +4 بالتركيز على قياس الأثر. وسيشكل ذلك دليلًا قاطعًا على أنه يمكن للإجراءات المنسقة والحاسمة أن توجهنا بفعالية نحو "العالم الذي نصبو إليه".

إيطاليا 2023

قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2

عملية تقييم الحصيلة